

العدل والإحسان
في تحرير اعتراضات ابن مسعود
على مصحف عثمان رضي الله عنهما
[دراسة تحليلية نقدية]

د. علي ذريان الجعفري العنزي^(*)

(*) مدرس بقسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت.

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على حدث تاريخي من تاريخ الأمة متعلق بتاريخ المصحف الشريف وموقف ابن مسعود رضي الله عنه تجاه جمع الخليفة عثمان رضي الله عنه للمصحف وتوحيده له وإحراق ما سواه من المصاحف، وقد أثبتت الروايات التاريخية الصحيحة موقفاً معارضاً من ابن مسعود لجمع المصحف في عهد عثمان، وقد قمت بتحديد وحصر اعتراضات ابن مسعود على الجمع العثماني، وهي تتمثل في ثلاثة اعتراضات وهي:

- ١ - اختيار زيد بن ثابت رضي الله عنه للقيام بمهمة جمع القرآن وكتابته وتقديمه عليه مع ثبوت سابقة ابن مسعود وعلو مقامه في العلم بالقرآن.
- ٢ - إحراق المصاحف الأخرى بعد توحيد المصحف، وأمره بتسليم مصحفه لإزالته بالإحراق.

٣ - إثبات الفاتحة والمعوذتين في المصحف.

وقد بينت في كل اعتراض من الاعتراضات السابقة ما يلي:

- ١ - ثبوت الاعتراض عن ابن مسعود والروايات المؤكدة له.
- ٢ - بيان وجه اعتراض ابن مسعود ومبرراته والحامل له على ذلك.
- ٣ - مناقشة الاعتراض وبيان مدى صحة موقف الخليفة عثمان رضي الله عنه.

ثم أكدت بعد ذلك موقف عموم الصحابة رضي الله عنهم من الجمع العثماني وتوحيد المصحف المتمثل في موافقتهم وتأييدهم لما قام به الخليفة عثمان رضي الله عنه.

وأتبعت ذلك بذكر مواقف الصحابة - أيضاً - تجاه ابن مسعود في اعتراضاته الثلاث ورفضهم لها.

وأخيراً قمت بتأكيد أمر لا ينبغي إغفاله، وهو: رجوع ابن مسعود بعد ذلك كله إلى موافقة الجماعة، وإقرار الجمع العثماني وكتابة المصحف، حتى تحقق

الإجماع، واتفقت الأمة - بلا أدنى نزاع - على صحة الجمع العثماني وسلامة المشروع العظيم وظهور المصلحة القاطعة في ذلك.

وختمت البحث بذكر أبرز النتائج والفوائد والدروس المستخلصة من هذا الحدث المهم.

المقدمة:

الحمد لله الواحد الأحد، والصلاة والسلام على أظهر روح وجسد، النبي المصطفى محمد، وعلى آله وصحبه وبعد:

فإن أفضل وسيلة لرد الشبهات ودرء الاتهامات هي معرفة الحقيقة وبيانها...

هذه قاعدة جلية أصيلة ونتائجها مؤثرة وفاعلة للمنصفين وطالبي الحق.

وقد أثّرت على مشروع الجمع العثماني وكتابة المصحف الشريف شبهات وقلات في القديم والحديث، وأشهر ما يثار في ذلك هو موقف الصحابي الجليل ابن مسعود رضي الله عنه من الجمع العثماني للقرآن الكريم.

وهو موقف يدور بين التهويل والتهوين، وبين الإنكار المطلق والظلم المطبق، وبين اتهام ابن مسعود رضي الله عنه باتهامات تصل إلى حد التجريح الفاحش، واتهام الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه باتهامات تصل إلى حد التبديع والتأمر على كتاب الله تعالى، وهو طريق سيئ، وذريعة خفية لأصحاب المآرب المشبوهة أو الآراء المظنونة المرجوحة للطعن في القرآن الكريم، ورميه ببهتان التحريف، وإفك التزوير.

فكل ذلك استدعاني ودفعني للنظر في هذه المسألة بعين التجرد والإنصاف، وذلك بتحليل وقائع ما حدث، والبحث في حقيقة الاعتراضات إثباتاً لها أو نفيّاً، ومسوّغات ابن مسعود رضي الله عنه ودوافعه، ومحاكمة تلك الوقائع والاعتراضات بقوانين وأحكام الشرع والعقل للوصول إلى الحق واستخلاص النتائج والعبر، مستعيناً بالله تعالى ومتوكلاً عليه، ومتسلحاً بقواعد المنهج العلمي للبحث والتأصيل، مستحضراً في أثناء بحثي قول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾؛ ولذلك أسميته: (العدل والإحسان في تحرير اعتراضات ابن مسعود على مصحف عثمان) رضي الله عنهما.

أسباب اختيار الموضوع:

- ١ - الموضوع فيه ذنبٌ ودفاع عن عرض صحابين جليلين من كبار المهاجرين السابقين، وقد تعرضا للنقد غير الموضوعي وغير المنصف.
- ٢ - انتشار بعض الأخطاء العلمية في تفاصيل الأحداث أثناء توحيد المصحف.
- ٣ - عدم وجود دراسة كافية وافية شافية في هذا الموضوع - في حدود علمي- مما شجعني على اختياره وتحرير القول فيه.

الدراسات السابقة في الموضوع:

- أ - لم أجد - في حدود اطلاعي وبحثي - بحثاً شرعياً تناول هذه المسألة تحريراً وتفصيلاً، سواء أكان بحثاً أكاديمياً أو غيره، وجل ما كتب في ذلك لا يتعدى الاختصار والعرض المجمل غير الكامل والمحرر، ويذكر عند الحديث عن مرحلة الجمع العثماني للقرآن الكريم في بعض كتب علوم القرآن المعاصرة، وتعرض هذه المسألة عرضاً سريعاً لا يتعدى الأسطر عند بعضهم، ولا تذكر أصلاً عند الأغلب.
- ب - ومظنة هذا التناول - على قلته - هو في شروح الأحاديث الواردة في قصة الجمع العثماني في كتب السنة، كشرح صحيح البخاري لابن حجر، والعيني، وابن بطال، وغيرهم.
- وفي بعض الكتب المتقدمة والمتأخرة التي صنفت في علوم القرآن عموماً، وفصائل القرآن أو تاريخه خصوصاً، كفضائل القرآن لأبي عبيد، وابن كثير، والانتصار لنقل القرآن للباقلاني.
- ج - وأوسع الكتب المتقدمة في عرض هذه المسألة هو كتاب المصاحف لابن أبي داود.

منهج البحث

- ١ - اعتماد الاعتراضات الثابتة عن ابن مسعود واستبعاد ما لم يثبت من

الاعتراضات وقد خصصت مطلباً خاصاً لكل اعتراض في بيان ثبوته بالأدلة الصحيحة.

٢ - منهج الدراسة والعرض والمناقشة لهذه الاعتراضات يتمثل في ثلاثة محاور:

المحور الأول: دراسة ثبوت الاعتراض وعرض الأدلة الواردة فيه.

المحور الثاني: بيان مسوِّغات ابن مسعود رضي الله عنه والحامل له على ذلك.

المحور الثالث: بيان مدى صحة الاعتراض وصحة مسوِّغاته والجواب عليه.

٣ - تخريج الأحاديث والآثار الواردة في البحث من مصادرها وتحقيقها؛ لبيان مدى صحتها وفق قواعد علم المصطلح، وإذا كان الحديث ضعيفاً بينت علة ومنشأ ضعفه، وقد أسترشد بأقوال العلماء والمحدثين في حكمهم على بعض الأحاديث، وإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما أكتفي بذكره، إلا إن كان في المصادر الأخرى زيادة أو اختلاف مؤثر في المسألة المبحوثة فأذكره.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وخمسة مباحث وخاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

- المقدمة: وتشتمل على أهمية الموضوع وأسباب اختياره ومنهج البحث وخطته.

- التمهيد: ويشتمل على مسألتين:

المسألة الأولى: أشهر الروايات الثابتة في الجمع العثماني للقرآن الكريم.

المسألة الثانية: موقف الصحابة - عموماً - من الجمع العثماني للقرآن الكريم وإحراق المصاحف.

- المبحث الأول: تحرير الاعتراض الأول (اختيار زيد بن ثابت لجمع القرآن)
- المبحث الثاني: تحرير الاعتراض الثاني (إحراق المصاحف)
- المبحث الثالث: تحرير الاعتراض الثالث (إثبات الفاتحة والمعوذتين في المصحف).
- المبحث الرابع: موقف الصحابة من ابن مسعود في اعتراضاته الثلاث على الجمع العثماني للقرآن الكريم.
- المبحث الخامس: رجوع ابن مسعود رضي الله عنه وأرضاه في آخر الأمر إلى موافقة الجماعة.
- الخاتمة: وتحتوي على نتائج البحث ثم قائمة المصادر والمراجع.

التمهيد

المسألة الأولى: أشهر الروايات الثابتة في الجمع العثماني للقرآن الكريم

وتظهر أهمية هذه الروايات في كونها تبين الأسباب الداعية لقيام الخليفة عثمان بمشروع جمع القرآن وتوحيده والتي يجمعها سبب واحد، وهو: ظهور وانتشار النزاع والاختلاف غير السائب والمقبول في قراءة القرآن الكريم، الذي أفضى إلى تبادل التهم بينهم بالتفسيق والتبديع، وكاد أن يفضي إلى التكفير والتقاتل.

الرواية الأولى:

عن أنس بن مالك، رضي الله عنه: أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان، وكان يغازي أهل الشام في فتح إرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم في القراءة، فقال حذيفة لعثمان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسل عثمان إلى حفصة: أن أرسلني إلينا بالصحف ننسخها في المصاحف ثم نردها إليك، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد ابن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن (وفي رواية: في عربية من عربية القرآن)^(١) فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف رد عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق.

(١) صحيح البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب جمع القرآن ١٩٠٦/٤ (رقم: ٤٦٩٩).

قال ابن شهاب الزهري: فأخبرني خارجة بن زيد بن ثابت، سمع زيد بن ثابت قال: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [سورة الأحزاب: آية ٢٣] فألحقناها في سورتها في المصحف^(١).

الرواية الثانية:

عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: قام عثمان (وفي رواية سمع عثمان قراءة أبي وعبد الله ومعاذ)^(٢). فخطب الناس فقال: أيها الناس عهدكم بنبيكم منذ ثلاث عشرة (وفي رواية خمس عشرة) سنة، وأنتم تمترون في القرآن وتقولون: قراءة أبي، وقراءة عبد الله، يقول الرجل: والله ما تقيم قراءتك، فأعزم على كل رجل منكم ما كان معه من كتاب الله شيء لما جاء به، وكان الرجل يجيء بالورقة والأديم فيه القرآن، حتى جمع من ذلك كثرة، ثم دخل عثمان فدعاهم رجلاً رجلاً، فناشدهم لسمعت رسول الله ﷺ وهو أملاه عليك؟ فيقول: نعم، فلما فرغ من ذلك عثمان قال: من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ زيد بن ثابت، قال: فأبي الناس أعرب؟ قالوا: سعيد بن العاص، قال عثمان: فليمل سعيد وليكتب زيد. فكتب زيد وكتب مصاحف ففرقها في الناس، فسمعت بعض أصحاب محمد ﷺ يقول: قد أحسن. وفي رواية (فما رأيت أحداً عاب ذلك عليه)^(٣).

-
- (١) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن ١٩٠٧/٤ (رقم ٤٧٠٢).
(٢) وقوله: (معاذ) يحمل على قراءته التي بقيت بعده عند أصحابه وسمعها عثمان منهم ولا يراد به سماعه من معاذ نفسه آنذاك؛ لأن معاذاً توفي في طاعون عمواس في خلافة عمر. انظر: المرشد الوجيز، أبو شامة المقدسي، ص ١٨٩.
(٣) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٠٠ (رقم ٨٢-٨٣)، وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ١٥٦-١٥٧، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة المنورة ٣/١٠٠٤، وإسناده صحيح. وذكره ابن كثير في فضائل القرآن ص ٣٨-٣٩، وقال: إسناده صحيح.

الرواية الثالثة:

عن أبي قلابة قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين، قال أيوب: لا أعلمه إلا قال: حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان فقام خطيباً فقال: أنتم عندي تختلفون فيه فتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشد فيه اختلافاً وأشدّ لحناً، اجتمعوا يا أصحاب محمد واكتبوا للناس إماماً^(١).

الرواية الرابعة:

عن سويد بن غفلة الجعفي قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً في المصاحف وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعاً، فقال: ما تقولون في هذه القراءة؟ قد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد أن يكون كفراً، قلنا: فما ترى؟ قال: نرى أن نجمع الناس على مصحف واحد، فلا تكون فرقة ولا يكون اختلاف، قلنا: فنعيم ما رأيت! قال: فقيل: أي الناس أفصح؟ وأي الناس أقرأ؟ قالوا: أفصح الناس سعيد بن العاص، وأقرأهم زيد بن ثابت، فقال: ليكتب أحدهما ويملي الآخر. ففعلنا، وجمع الناس على مصحف. قال: قال علي رضي الله عنه: والله لو وليت لفعلت مثل الذي فعل^(٢).

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٩٥ (رقم ٧٤٠)، وإسناده إلى أبي قلابة صحيح، وهو منقطع بين أبي قلابة وعثمان، فأبو قلابة كثير الإرسال، ولم يدرك عثمان، ولم يصرح في هذه الرواية بمن حدثه عن عثمان، فهو إسناد منقطع.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٩٦ (رقم: ٧٧)، والبيهقي بنحوه في السنن الكبرى ٢/٤٢، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة المنورة ٣/٩٩٤-٩٩٥، وإسناده صحيح. وأورده البغوي في شرح السنة ٤/٥٢٤-٥٢٥، وابن حجر في فتح الباري ٩/١٨، وصحح إسناده.

الرواية الخامسة:

عن محمد بن سيرين عن كثير بن أفلح قال: كان الرجل يقرأ حتى يقول الرجل لصاحبه: كفرت بما تقول، فرفع ذلك إلى عثمان بن عفان، فتعاضم ذلك في نفسه، فجمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار فيهم أبي بن كعب وزيد بن ثابت، وأرسل إلى الرَّبَّةِ^(١) التي كانت في بيت عمر فيها القرآن، فكان يتعاهدهم، قال محمد: فحدثني كثير بن أفلح أنه كان يكتب لهم، فربما اختلفوا في الشيء فأخروه، فسألت لم تؤخروه؟ قال: لا أدري. قال محمد: فظننت فيه ظناً فلا تجعلوه أنتم يقيناً، ظننت أنهم كانوا إذا اختلفوا في الشيء أخروه حتى ينظروا آخرهم عهداً بالعرضة الآخرة فيكتبوه على قوله^(٢).

المسألة الثانية: موقف الصحابة - عموماً - من الجمع العثماني للقرآن وحرق المصاحف

تلقى الصحابة رضي الله عنهم جمع عثمان للقرآن الكريم بالقبول والرضا والموافقة والمتابعة، وعدُّوا هذا المشروع العظيم منقبة من مناقب عثمان رضي الله عنه يحمد عليها وتحسب له في رصيد مآثره ومواقفه المشهورة في خدمة الإسلام والمسلمين، وقد فعل ذلك بمشهد منهم وبعد مشاورتهم وموافقتهم له.

والنصوص والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين في ذلك كثيرة، ومن

أبرزها:

١ - عن علي رضي الله عنه قال: يا أيها الناس، لا تغلوا في عثمان، ولا تقولوا له إلا خيراً - أو قولوا له خيراً - في المصاحف وإحراق

(١) الرَّبَّة: هي المحل والمنزل ودار الإقامة، وربُّ القوم: مَجْلُهم، النهاية في غريب الحديث والأثر ١/٦٢٩.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ١٠٤ (رقم ٨٧، ٨٨)، وإسناده صحيح، وأورده أبو شامة في المرشد الوجيز ص ١٩٢، وابن كثير في فضائل القرآن وصححه ص ٤٢-٤٣.

المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا عن ملأ منا جميعاً^(١).

٢ - وعن علي رضي الله عنه قال: (والله لو وليت من أمر المصاحف ما ولي عثمان لفعلت ما فعل عثمان)^(٢).

وفي رواية: قال علي في المصاحف: (لو لم يصنعه عثمان لصنعتة).
وفي رواية قال: (يرحم الله عثمان لو كنت أنا لصنعت في المصاحف ما صنع عثمان)^(٣).

٣ - عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: (...فرأيت أصحاب محمد ﷺ يقولون: أحسن والله عثمان، أحسن والله عثمان)^(٤).

٤ - عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: (أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف فأعجبهم ذلك، وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد)^(٥).

- أقول: ويريد بالناس أصحاب النبي ﷺ وكبار التابعين؛ لأنهم شهدوا الحرق جميعاً.

- وفي رواية قال: (أدركت أصحاب رسول الله ﷺ متوافرين، فما رأيت أحداً منهم عاب ما صنع عثمان رضي الله عنه في المصاحف)^(٦).

(١) سبق تخريجه، انظر: الرواية الرابعة من المسألة الأولى من التمهيد عن سويد بن غفلة.

(٢) سبق تخريجه، انظر: آخر الرواية الرابعة من المسألة الأولى من التمهيد عن سويد بن غفلة.

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ١٩٧/١ (رقم: ١٧١)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٢٩/٢٤٥، وأورده أبو شامة في المرشد الوجيز ص ١٨٠، والأثر صحيح.

(٤) أورده البغوي في شرح السنة ٤/٥٢٤، والنيسابوري في تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٢٧/١.

(٥) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢١٩، وابن أبي داود في المصاحف ص ٦٨ (رقم: ٤١)، والبخاري في التاريخ الكبير ٧/٣٥١، وإسناده صحيح.

(٦) أخرجه عمر بن شبة في تاريخ المدينة المنورة ٣/١٠٠٤، وإسناده صحيح.

٥ - عن أبي مجلز قال: (لولا أن عثمان كتب القرآن لألفيت الناس يقرؤون الشعر)^(١).

٦ - عن عبد الرحمن بن مهدي قال: (خصلتان لعثمان بن عفان ليستا لأبي بكر ولا لعمر: صبره نفسه حتى قتل مظلوماً، وجمعه الناس على المصحف)^(٢).

٧ - عن حماد بن سلمة قال: (كان عثمان في المصحف كأبي بكر في الردة)^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٦٩ (رقم: ٤٣)، وإسناده صحيح، وأورده ابن كثير في فضائل القرآن ص ٣٦.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٩٦ (رقم: ٤٤)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٣٩ / ٢٥٠، وإسناده صحيح.

(٣) أورده أبو شامة في المرشد الوجيز ص ٢٠٦، وأخرج الخلال في كتابه (السنة) ما يشهد له عن أبي سلمة التنبوكي أنه قال: (كان عثمان خيرهم يوم استخلفوه، وكان يوم قتل خيراً منه يوم استخلفوه، وكان في جمعه القرآن كأبي بكر في الردة). السنة، أبو بكر الخلال ٢ / ٣٢١ (٤٠٨).

المبحث الأول

تحرير الاعتراض الأول (اختيار زيد بن ثابت لجمع القرآن)

إثباته - بيان وجهه - مناقشته

الاعتراض الأول: اختيار زيد بن ثابت رضي الله عنه للقيام بمهمة جمع القرآن وتقديمه عليه، فابن مسعود - رضي الله عنه - يرى أنه أولى بالتقديم في مشروع الجمع، وقراءته أصح القراءات، فيجب أن تقدم وتعتمد.

المطلب الأول

ثبوت الاعتراض والروايات الثابتة فيه

١ - عن الأعمش عن أبي وائل - شقيق بن سلمة الأسدي - قال: (خطبنا ابن مسعود على المنبر فقال: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٦١]، غُلُّوا مصاحفكم^(١)، وكيف يأمروني أن أقرأ على قراءة زيد بن ثابت، وقد قرأت من في رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة، وإن زيد بن ثابت ليأتي مع الغلمان له نوابتان، والله ما نزل من القرآن إلا وأنا أعلم في أي شيء نزل، ما أحد أعلم بكتاب الله مني، وما أنا بخيركم، ولو أعلم مكانا تبليغه الإبل أعلم بكتاب الله مني لأتيته.

قال أبو وائل: فلما نزل عن المنبر جلست في الحلق، فما أحد ينكر ما قال^(٢).

(١) غُلُّوا: أي أخفوا مصاحفكم واحتفظوا بها.

(٢) أصل هذه الرواية في الصحيحين، أخرجه البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (رقم: ٤٧١٤)، ومسلم - كتاب فضائل الصحابة - باب من فضائل عبد الله بن مسعود وأمه رضي الله عنهما (رقم: ٢٤٦٢)، والنسائي في سننه (المجتبى)، مختصرة - كتاب الزينة - باب الذؤابة (رقم: ٥٠٦٣-٥٠٦٤)، وفي السنن الكبرى له - كتاب فضائل القرآن - باب ذكر قراء القرآن (رقم: ٧٩٩٧)، وأحمد في مسنده ٤١١/١ (٣٩٠٦) - وصححه الشيخ أحمد شاكر، والحاكم في المستدرک ٢٤٧/٢ (٢١٢٤٤) وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

٢ - عن خمير بن مالك قال: (لما أمر بالمصاحف ساء ذلك عبدالله بن مسعود، قال: من استطاع منكم أن يغلّ مصحفاً فليغلّ، فإنه من غلّ شيئاً جاء بما غلّ يوم القيامة) ثم قال عبد الله: (لقد قرأت القرآن من في رسول الله ﷺ سبعين سورة وزيد بن ثابت صبي، أفأترك ما أخذت من في رسول الله ﷺ)! وفي لفظ (وزيد بن ثابت يلعب مع الصبيان)^(١).

٣ - عن أبي سعيد الأزدي قال: سمعت عبد الله بن مسعود، يقول: (أقرأني رسول الله ﷺ سبعين سورة، أحكمتها قبل أن يسلم زيد بن ثابت)^(٢).

٤ - عن الزهري قال: وأخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف فقال: (يا معشر المسلمين، أغرل عن نسخ المصاحف وتولاها رجل والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب أبيه كافراً - يريد زيد بن ثابت)^(٣).

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٢٨٩/١ (٣٦٩٧)، وصححه أحمد شاكر وشعيب الأرنؤوط، والبخاري في التاريخ الكبير ٢/٢٢٧ في ترجمة خمير بن مالك، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ٣/١٠٠٦، وابن أبي داود في المصاحف ص ٧٤-٧٥ (٥٠-٥١)، وإسناده صحيح، والطبراني في المعجم الكبير ٩/٧٤ (٨٤٣٤)، والذهبي بإسناده في سير أعلام النبلاء ١/٤٨٦.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٧٩ (رقم: ٦١) بإسناد حسن لغيره، ففيه أبو سعيد الأزدي، قال عنه ابن حجر: مقبول، ويقال: أبو سعد، وله متابعات صحيحة في الآثار السابقة عن خمير وشقيق بن سلمة. وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/ ٢٤٨ (٢٨٩٨)، والطبراني في المعجم الكبير ٩/٧٥ (٨٤٣٩).

(٣) أخرجه الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة التوبة (رقم: ٣١٠٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح، وهو حديث الزهري لا نعرفه إلا من حديثه، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٣/٢٤٥، وهو صحيح لمتابعاته، أما هذا الإسناد فرجاله ثقات، إلا أن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود لم يسمع من ابن مسعود، فهو منقطع الإسناد؛ لإرسال عبيد الله عن ابن مسعود. قال المزي في تهذيب الكمال ١٩/٧٣ وتحفة الأشراف ٧/٩٠: رواه عبيد الله عن ابن مسعود مراسلاً.

المطلب الثاني

بيان وجه اعتراضه رضي الله عنه والحامل له على ذلك

يظهر مما سبق أن الداعي لغضب ابن مسعود رضي الله عنه واعتراضه على هذا الأمر والحامل له على ذلك هو شعوره بالأولوية والأحقية بالتقديم على زيد بن ثابت لتولي هذه المهمة الجليلة، وأن قراءته هي أصح القراءات وأولها بالتقديم، وأما الأسباب والدوافع التي يراها ابن مسعود رضي الله عنه في نفسه مما يقدمه على زيد بن ثابت فيمكن إجمالها في ثلاثة أمور:

السبب الأول: سبقه في الإسلام على زيد بن ثابت، فهو من المهاجرين الأولين، بل من أوائل الداخلين في دين الله تعالى، وزيد بن ثابت وقتها لم يعرف الإسلام فضلاً عن معرفته بالقرآن، ويتضح ذلك من أقواله السابقة، وفيها:

(...ولزيد ذؤابتان يلعب مع الصبيان)، (وزيد صبي)، (أحكمتها قبل أن يسلم زيد بن ثابت) (وتولاها رجل والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب أبيه كافراً). وهو أمر صحيح ثابت في حقه رضي الله عنه.

عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (وإنما شقَّ ذلك على ابن مسعود لأنه عُذِلَ عنه، مع فضله وسنه، وفُوضَ ذلك إلى من هو بمنزلة ابنه)^(١).

السبب الثاني: علو مقامه وشدة عنايته بالقرآن الكريم، واعتقاده رضي الله عنه أنه أعلم به من زيد بن ثابت، بل من أعلم الصحابة بكتاب الله، وقراءته أصح القراءات، ويدل على استحضاره هذا السبب ما قاله مما سبق، وفيه:

(لقد قرأت من في رسول الله ﷺ سبعين سورة...)، (... والله لقد علم أصحاب النبي ﷺ أنني من أعلمهم بكتاب الله وما أنا بخيرهم).

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ١٤٠/٣٣، وإسناده صحيح، وأورده المتقي الهندي في كنز العمال ٢٥٩/٢ (٤٨٧٧)، والذهبي في سير أعلام النبلاء ٤٨٨/١.

وفضله في ذلك ثابت مشهور بل يؤكد ذلك تزكية النبي ﷺ له ولعلمه بكتاب الله تعالى ومما ورد في ذلك:

أ - عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه ذكر عنده عبد الله بن مسعود فقال: ذاك رجل لا أزال أحبه، سمعت النبي ﷺ يقول: (خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود- فبدأ به- وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب)^(١).

ب - عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (من سرّه أن يقرأ القرآن رطباً كما أنزل، فليقرأه على قراءة ابن أمّ عبد)^(٢).

ج - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (اقتدوا باللّذين من بعدي من أصحابي: أبي بكر وعمر، واهتدوا بهدي عمّار وتمسّكوا بعهد ابن مسعود)^(٣).

قال ابن حجر مبيناً هذا الوجه: (وكأن ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه من الاختصار على قراءة واحدة وإلغاء ما عدا ذلك، أو كان لا ينكر الاختصار لما في عدمه من الاختلاف، بل كان يريد أن تكون قراءته هي التي يُعوّل عليها دون غيرها؛ لما له من المزية في ذلك مما ليس لغيره، كما يؤخذ ذلك من ظاهر كلامه، فلما فاتته ذلك ورأى أن الاختصار على قراءة زيد ترجيح بغير مرجح عنده، اختار استمرار القراءة على ما كانت عليه)^(٤).

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري - كتاب المناقب - باب مناقب أبي بن كعب (٣٥٩٧) ومناقب ابن مسعود (٣٥٤٩)، ومسلم - كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم - باب فضائل عبد الله بن مسعود (٢٤٦٤).

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٢٥/١ (٧٥) - والنسائي في السنن الكبرى ٧١/٥ (٨٢٥٥)، وابن خزيمة في صحيحه ١٨٦/٢ (١١٥٦)، وابن حبان في صحيحه ٥٤٢/١٥ (٧٠٦٦)، والحاكم في المستدرک ٢٤٦/٢ (٢٨٩٣)، والبيهقي في السنن الكبرى ١٥٣/٢ (١٩٦٨)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه الترمذي - كتاب المناقب - باب مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (رقم: ٣٨٠٥) وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه (... وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ٥٥٠/٣، والحاكم في المستدرک ٧٩/٣ (رقم: ٤٤٥١-٤٤٥٢) وزاد الحاكم: (وإذا حدثكم ابن أم عبد فصدقوه).

(٤) فتح الباري ٤٩/٩.

وقال ابن كثير: (وإنما روي عن ابن مسعود شيء من التغضب بسبب أنه لم يكن ممن كتب المصاحف)^(١).

السبب الثالث: شهوده العرضة الأخيرة للقرآن على النبي ﷺ:

ومما يدل على ذلك: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: أي القراءتين تعدون أول؟ قالوا: قراءة عبد الله، قال: لا، بل هي الآخرة وفي رواية: (قراءتنا القراءة الأولى، وقراءة عبد الله هي القراءة الأخيرة)، كان يُعرض القرآن على رسول الله ﷺ في كل عام مرة، فلما كان العام الذي قبض فيه عرض عليه مرتين، فشده عبد الله فعلم ما نُسِخَ منه وما بُدِّل). وفي رواية قال ابن عباس: (أي القراءتين ترون كان آخر القراءة؟ قالوا: قراءة زيد، قال: لا، إن رسول الله ﷺ كان يعرض القرآن كل سنة على جبريل عليه السلام، فلما كانت السنة التي قبض فيها عرضه عليه عرضتين، فكانت قراءة ابن مسعود آخرهن)^(٢).

المطلب الثالث

مناقشة الاعتراض الأول والجواب عليه

أولاً: إذا كان ابن مسعود رضي الله عنه قد أخذ بضعاً وسبعين سورة من فم النبي ﷺ، فإن زيدا قد أخذه كاملاً عن النبي ﷺ، وهذه خصلة تكفي لتقدمه؛ لأن ابن مسعود لم يأخذه كاملاً من فم النبي ﷺ كما صرح بذلك، فهو

(١) فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٢.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٣٦٢/١ (٣٤٢٢٠)، والنسائي في السنن الكبرى ٧/٥ (٧٩٩٤)، والحاكم في المستدرک ٢٥٠/٢ (٢٩٠٣)، وأبو يعلى في مسنده ٤٣٥/٤ (٢٥٦٢)، والطبراني في المعجم الكبير ١٠٣/١٢ (١٢٦٠٢)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١٤٠/٣٣، وقد روي من طريقين: الأول عن الأعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس به، والآخر عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس به، وإسناده صحيح، وصححه الهيئمي في مجمع الزوائد ٢٨٨/٩، وأورده ابن حجر في فتح الباري ٤٤/٩، والقرطبي في تفسيره ٥٧/١، وابن عبد البر في الاستيعاب ٩٩٢/٣، والسيوطي في الدر المنثور ٢٥٩/١.

يدل على أنه رضي الله عنه قد أخذ الباقي من القرآن الكريم من كبار حفاظ الصحابة رضي الله عنهم.

قال أبو بكر الأنباري: (ولم يكن الاختيار لزيد إلا أن زيدا كان أحفظ للقرآن من عبد الله؛ إذ وعاه كله ورسول الله ﷺ حي) (١).

ثانياً: إن تقديم زيد بن ثابت على ابن مسعود هو لكونه من كتاب الوحي بين يدي النبي ﷺ، وقد ائتمنه النبي ﷺ على القرآن الكريم، فهو أهل وكفاء للقيام بهذه المهمة، بالإضافة إلى كونه من أكتب الناس آنذاك، أي أتقنهم في الكتابة، ولذلك لما قال عثمان: (من أكتب الناس؟ قالوا: كاتب رسول الله ﷺ زيد ابن ثابت) (٢).

بخلاف ابن مسعود رضي الله عنه، فإنه لم يكن من كتاب الوحي الذين كتبوا للنبي ﷺ، كما كان زيد رضي الله عنه ملازماً للنبي ﷺ في كتابة الوحي، وإنما اشتهر ابن مسعود بجودة الأداء والقراءة، فكان زيد إماماً في الرسم وكتابة الوحي بجانب الحفظ، وكان ابن مسعود إماماً في الأداء (٣).

قال أبو بكر الصيرفي: (ويدل على صحة اختيار زيد أن أحدنا اليوم إذا أراد أن يكتب مصحفاً يتخذه إماماً لا يلتبس له أقدم أهل عصره حفظاً وأفهمهم وأشجعهم، وإنما يلتبس أحسنهم ضبطاً وخطاً، وأحضرهم فهماً، دون من كانت تلك صفاته) (٤).

ثالثاً: وكذلك فإن زيدا رضي الله عنه كان هو المكلف بجمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق، وهذا عامل مهم يقوي تقديمه لأداء مهمة كتابة المصحف في جمع عثمان؛ لكون المصحف العثماني اعتمد على المصحف

(١) الجامع لأحكام القرآن - القرطبي ٥٣/١.

(٢) سبق تخريجه، انظر: الرواية الثانية من المسألة الأولى من التمهيد.

(٣) طبقات ابن سعد ١٣/٦، سير أعلام النبلاء ٤٨٨/١، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر ٦٨/١.

(٤) نكت الانتصار لنقل القرآن للصيرفي، ص ٣٦٩.

البكري، فزيد من أعرف الناس بذاك الجمع، فهو الرجل المناسب للجمع العثماني، ومن أئتمنه الصديق والفاروق على كتاب الله كان جديراً وأهلاً بأن يُختار في جمع عثمان، فقد زكاه أبو بكر حين أمره بجمع القرآن في عهده فقال: (إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فنتبع القرآن فاجمعه)^(١).

قال الذهبي: (ثم إن زيدا هو الذي ندبه الصديق لكتابة المصحف وجمع القرآن، فهلاً عتب على أبي بكر؟!)^(٢).

وقال ابن حجر: (وأيضاً فإن عثمان إنما أراد نسخ الصحف التي كانت جمعت في عهد أبي بكر، وأن يجعلها مصحفاً واحداً، وكان الذي نسخ ذلك في عهد أبي بكر هو زيد بن ثابت - كما تقدم - لكونه كاتب الوحي، فكانت له أولوية ليست لغيره)^(٣).

رابعاً: وكذلك فإن ابن مسعود رضي الله عنه وقت الجمع العثماني كان مقيماً في الكوفة بعيداً عن عاصمة الإسلام المدينة المنورة^(٤)، وزيد مقيم فيها، ولا شك أن وجوده في المدينة بين حفاظ الصحابة وصحف القرآن المنتشرة في المدينة أكثر من غيرها من المدن يعد أكثر توثيقاً ودقة لسلامة الجمع العثماني وصحته.

قال الذهبي: (وإنما عدلَ عنه عثمان لغيبته عنه بالكوفة)^(٥).

وقال ابن حجر: (والعذر لعثمان في ذلك: أنه فعله بالمدينة، وعبدالله بالكوفة، ولم يؤخر ما عزم عليه من ذلك إلى أن يرسل إليه ويحضر)^(٦).

(١) أخرجه البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب جمع القرآن (رقم: ٤٧٠١).

(٢) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٨٨.

(٣) فتح الباري ٩/ ١٩-٢٠.

(٤) طبقات ابن سعد ٦/ ١٣، سير أعلام النبلاء ١/ ٤٨٨، الاستيعاب في معرفة الأصحاب ١/ ٦٨.

(٥) سير أعلام النبلاء ١/ ٤٨٨.

(٦) فتح الباري ٩/ ١٩.

خامساً: تقديم زيد بن ثابت على ابن مسعود رضي الله عنه لا يعد تقليلاً لمنزلة ابن مسعود، فسابقته في الإسلام محفوظة، وقدره في القرآن معروف، فالحفظ والإتقان للقرآن لا يعني التفضيل في المنزلة والمقام، فإن زيدا قد تم تقديمه كذلك على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم في الجمعين البكري والعثماني، ولا يعني ذلك أبداً أنه مقدم عليهم في الفضل والسابقة والخيرية، ولا مساوياً لهم، كما أن تكليف زيد بذلك لم يستحضر معه المقارنة بينه وبين ابن مسعود، فهو اختيار من بين جميع الحفاظ والكتاب للوحي، ولم تكن المقارنة بينه وبين ابن مسعود وحده.

سادساً: ثبوت الفضل لابن مسعود في العلم بالقرآن وشدة عنايته به ثابت - أيضاً - لزيد بن ثابت، فهو من الحفاظ الأثبات.

وهو من الأربعة الذين قال عنهم أنس بن مالك: (مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد، قال: ونحن ورثناه)^(١).

واستمرت مكانة زيد بن ثابت العلمية مشهودة معلومة عند الصحابة عموماً والخلفاء الراشدين خصوصاً، فقد ظل زيد رضي الله عنه في المدينة مرجعاً رئيساً في القضاء والفتوى والفرائض والقراءة في عهد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم، حتى توفي رضي الله عنه سنة خمس وأربعين للهجرة^(٢).

وقال عنه عبد الله بن عمر في يوم وفاته: (يرحمه الله! فقد كان عالم الناس في خلافة عمر وحبرها، فرّقهم عمر في البلدان [أي الصحابة] ونهاهم أن يفتوا برأيهم، وحبس زيدا بالمدينة يفتي أهلها)^(٣).

(١) أخرجه البخاري - كتاب فضائل القرآن - باب القراء من أصحاب النبي ﷺ (٤٧١٨).

(٢) طبقات ابن سعد ٢/٣٥٩، معرفة القراء الكبار للذهبي ١/٣٧.

(٣) طبقات ابن سعد ٢/٣٦١، سير أعلام النبلاء ٢/٤٣٤، تاريخ مدينة دمشق ١٩/٣١٦.

سابعاً: شهود ابن مسعود للعرضة الأخيرة شاركه فيه - أيضاً - زيد بن ثابت، فهو ممن شهد العرضة الأخيرة.

قال أبو عبد الرحمن السلمي: (قرأ زيد بن ثابت على رسول الله ﷺ في العام الذي توفاه الله فيه مرتين)^(١).

وقال البغوي عن زيد بن ثابت: (شهد العرضة الأخيرة، وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمده أبو بكر وعمر في جمعه، وولاه عثمان كتابة المصاحف، رضي الله عنهم أجمعين)^(٢).

والقرآن المجموع في عهد عثمان: هو القرآن الثابت في العرضة الأخيرة، كما جاء في الآثار:

عن سمرة بن جندب أنه قال: (عُرِضَ القرآن على رسول الله ﷺ عرضات فيقولون: إن قراءتنا هذه هي العرضة الأخيرة)^(٣).

وعن محمد بن سيرين أنه قال: (يرون - أو يرجون - أن تكون قراءتنا هذه أحدث القراءتين عهداً بالعرضة الأخيرة)^(٤).

ثامناً: مع كون ابن مسعود قد شهد العرضة الأخيرة - كما سبق ذكره بالأثر الوارد عن ابن عباس - إلا أن مصحفه وقعت فيه أشياء منسوخة، ولعلها كانت مما لم يأخذه ابن مسعود من فم النبي ﷺ، أو مما أخذه من النبي ﷺ ثم نُسخَ ولم يعلم بذلك، ولذلك كان زيد ومن معه أولى بالتقديم في ذلك من

(١) أورده البغوي في شرح السنة ٥٢٥/٤، والسيوطي في الإتيان ١٥٨/١.

(٢) شرح السنة للبغوي ٥٢٦/٤، الإتيان ١٥٨/١.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک ٢٥٠/٢ (٢٩٠٤)، وقال: (هذا حديث صحيح على شرط البخاري بعضه، وبعضه على شرط مسلم، ولم يخرجاه)، وإسناده صحيح، وأورده ابن حجر في فتح الباري ٤٤/٩، والسيوطي في الدر المنثور ٢٥٩/١.

(٤) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ٢٠٣/٢، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ٣/٩٩٤، وإسناده صحيح.

جهة أنه شهد العرضة الأخيرة للقرآن الكريم الخالية من الآيات المنسوخة والمعتمدة من كبار الصحابة الذين أشرفوا على الجمع العثماني.

قال الإمام الذهبي مؤكداً ذلك: (وفي مصحف ابن مسعود أشياء أظنها نسخت، وأما زيد فكان أحدث القوم بالعرضة الأخيرة التي عرضها النبي ﷺ - عام توفي - على جبريل) (١).

تاسعاً: جمع القرآن في عهد عثمان لم ينفرد به زيد بن ثابت، بل كلف عثمان رضي الله عنه مع زيد بن ثابت القرشيين الثلاثة: الصحابين والتابعي الثالث، كما جاء في حديث أنس وفيه: (فأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف) (٢).

كما أن زيد بن ثابت كان اختياره - عند الاختلاف مع القرشيين في بعض الآيات - مرجوحاً ويقدم عليه اختيار القرشيين كما قال عثمان: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش) (٣).

عاشراً: ويضاف إلى ذلك أن زيداً لم يعتمد في الجمع على حفظه أو حفظ غيره فقط، بل كان المرجع الأول في جمع المصحف العثماني هو الصحف

(١) سير أعلام النبلاء/١/٤٨٨،

أقول: وشهود الصحابي القارئ للعرضة الأخيرة لا يعني - يقيناً - عدم وقوع النسخ في قراءته، أو عدم جواز ردها وترجيح قراءة أخرى عليها؛ فإن ابن مسعود شهد العرضة الأخيرة كما سبق بيانه، وقد اشتمل مصحفه على آيات يغلب على الظن أنها منسوخة، كما أشار الذهبي إلى ذلك، وكذلك زيد بن ثابت قد شهد العرضة الأخيرة، ومع ذلك لما وقع الاختلاف في قراءة (التابوت) وهي اختيار القرشيين أو (التابوه) وهي اختيار زيد، قدّم لسان قريش في ذلك فثبتوها (التابوت)، وهذا دليل على أن كتابة المصحف العثماني ليست على قراءة زيد المقابلة لقراءة ابن مسعود، فالمقارنة لا يصح نصبها بين القراءتين.

(٢) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المسألة الأولى من التمهيد.

(٣) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المسألة الأولى من التمهيد.

المجموعة عند حفصة، وهي المصحف البكري الأول، وهذا كله يؤكد أمراً مهماً وهو:

أن جمع القرآن في عهد عثمان لم يكن على حرف زيد المقابل لحرف ابن مسعود، بل هو جمع لنفس المصحف الأول وتوحيد لخطه؛ تقليلاً للخلاف، وقطعاً للنزاع في روايات القرآن الكريم مما نسخ منها في العرصة الأخيرة.

وقد وافق كبار حفاظ الصحابة: كعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وأبي الدرداء، وأبي موسى الأشعري، رضي الله عنهم ممن تنتهي إليهم أسانيد القراءات العشر المتواترة، واعتمدوا نتائج جمعه وتوحيده للمصحف مع من معه، وتلقاه بالقبول بعد ذلك عامة التابعين، وتتابع الناس على قبوله بعد ذلك دون خلاف يذكر.

المطلب الرابع

**اعتراض ابن مسعود على استبعاده من الجمع البكري للقرآن
وتقديم زيد بن ثابت عليه، في الجمع الأول - ثبوته، وأسباب
عدم اعتراضه إن لم يثبت.**

عند بحث مسألة اعتراض ابن مسعود على الجمع العثماني، وتحديد سبب استبعاده من الجمع وتقديم زيد بن ثابت عليه، يثور هنا تساؤل - وهو وجيه ومعتبر - يتكون من شقين:

١ - هل ثبت اعتراض لابن مسعود على الجمع البكري الأول كما ثبت اعتراضه هنا على الجمع العثماني خاصة لنفس السبب، وهو استبعاده أو عدم ترشيحه من قبل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وتقديم نفس الرجل المعارض عليه هنا وهو زيد بن ثابت رضي الله عنه، بالإضافة إلى أن زيدا في المرة الأولى اقتصر الجمع عليه كما هو ثابت، بخلاف الجمع العثماني الذي لم ينفرد فيه زيد بن ثابت بمهمة الجمع؟

٢ - إن لم يثبت هذا الاعتراض، فما أسباب ذلك؟ مع وجود نفس الاعتبار الداعي للاعتراض، وهو اعتقاد ابن مسعود بأولويته وتقديمه على زيد، واستحقاقه لمهمة الجمع.

الجواب على الشق الأول:

١ - الذي يظهر لي - من خلال بحثي في روايات الجمع القرآني في عهد الصديق - أنه لم يثبت اعتراض لابن مسعود رضي الله عنه على الجمع البكري الأول، سواء أكان الداعي للاعتراض هو فكرة الجمع نفسه أو تقديم زيد بن ثابت عليه وتكليفه بالمهمة الأولى دونه.

ولعل ما يؤكد هذا الأمر قول الذهبي في معرض الجواب على اعتراض ابن مسعود على تقديم زيد عليه في الجمع العثماني: (ثم إن زيدا هو الذي ندبه الصديق لكتابة المصحف وجمع القرآن، فهلاً عتب على أبي بكر!!)^(١).

فقول الذهبي: (فهلاً عتب على أبي بكر!!) يشعر بعدم وجود هذا الاعتراض في عهد الصديق على الأقل عند الإمام الذهبي؛ إذ لو وجد لما احتج الذهبي على ابن مسعود بذلك.

٢ - يحتمل - والعلم عند الله تعالى - أن يكون وُجد شيء من ذلك الاعتراض ولم يصلنا، كما أن هذه المسألة جديرة بالبحث والتتبع والتمحيص في مرحلة الجمع الأول، فارتباطها بمرحلة الجمع الأول للقرآن أشد، وهي ألصق به وأقرب من الجمع العثماني.

والبحث هنا في اعتراضات ابن مسعود على مصحف عثمان فاقتضت خصوصية البحث الاقتصار على ذلك، ولا يمنع التعرض لهذه المسألة إن وجد لها مستند وأصل، كيف وقد خفيت الأدلة والنصوص في ثبوتها، والله أعلم.

الجواب على الشق الثاني:

وأما أسباب عدم اعتراض ابن مسعود على الجمع البكري الأول في مقابل

(١) سير أعلام النبلاء ١/٤٨٨.

اعتراضه على الجمع العثماني خاصة مع كون المكلف في الجمعين هو نفسه
المعترض عليه (زيد بن ثابت)، بل إن اقتصار الجمع الأول عليه ثابت ومشهور،
فيمكن إجمالها - في نظري - في ثلاثة أمور:

السبب الأول: وجود الشيخين وتولييهما الإشراف العام على الجمع الأول.

فالمشير إلى فكرة الجمع الأول هو عمر رضي الله عنه، والأمر به هو
ال خليفة الأول أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ومكانة الشيخين في الإسلام
وعظم قدرهما في نفوس الصحابة لعلها تكون حائلاً متيناً يمنع اعتراض ابن
مسعود رضي الله عنه مع وجود الثقة الكاملة بحكمة الشيخين وحسن تدبيرهما
للأمور، وملاحظة ما كان لعمر رضي الله عنه من الهيبة العظيمة في قلوب
الصحابة عموماً، وابن مسعود خصوصاً، وشدته في دين الله رضي الله عنه،
والأحاديث والأخبار في تهيب الصحابة من سؤال عمر كثيرة، وقد أخرج البخاري
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (لبثت سنة وأنا أريد أن أسأل عمر رضي
الله عنه عن المرأتين اللتين تظاهرتا على النبي ﷺ فجعلت أهابه...) (١).

وفي رواية قال: (فكنت لا أجتري أن أسأله) (٢).

فإذا كانت هذه الهيبة من سؤال عمر فقط، فكيف بالاعتراض عليه، وهو
المشير على أبي بكر الصديق بجمع القرآن؟!

ويقابل ذلك في الجمع العثماني عدم وجود الشيخين مع ما عرف عن
عثمان رضي الله عنه من لين العريكة وهدوء الطبع، وتمتعه بصفة الحلم
وتحمل النقد والاعتراض، ولا أدل على ذلك من استشهاده في داره ومنعه
الصحابة من إراقة الدم في سبيل حمايته حتى مات مظلوماً شهيداً رضي الله
عنه وأرضاه.

(١) متفق عليه، أخرجه البخاري (٥٥٠٥)، ومسلم (١٤٧٩)، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١٩٧).

السبب الثاني: اختلاف الهدف والسبب الباعث على جمع القرآن في الجمعين مع اختلاف النتائج والآثار.

فالهدف الرئيس من الجمع البكري: هو حفظ القرآن الكريم من الضياع والتفقت بسبب استشهاد القراء في حروب الردة وغيرها، ولذلك لما جُمع القرآن وتحقق الهدف لم يأمر أبو بكر رضي الله عنه بإتلاف المصاحف المنتشرة في بيوت الصحابة، ومنها: مصحف ابن مسعود، فكان الأمر هيناً يسيراً على ابن مسعود، ولم يضره تقديم زيد عليه طالما لم يؤمر بتسليم مصحفه وإلزامه بالقراءة من غير مصحفه فضلاً عن حرقه وإتلافه.

بخلاف الجمع العثماني فكان الهدف من الجمع هو توحيد المصحف على نسخة واحدة، وإتلاف ما سواه من المصاحف بسبب انتشار الخلاف -غير المقبول وغير السائغ- في قراءات القرآن الكريم والذي أدى إلى النزاع وتبادل الاتهامات بالتبديع والتفسيق والتكفير.

وكان من نتائج هذا الجمع أن أمر عثمان الصحابة بتسليم مصاحفهم لتحقيق معنى توحيد المصحف، ومنهم ابن مسعود، ولذلك لما أمر بتسليم مصحفه استجلب واستدعى الاعتراض على تقديم زيد بن ثابت، بجانب اعتراضه على تسليم مصحفه، كما يظهر ذلك جلياً في الروايات السابقة.

السبب الثالث: وجود ابن مسعود في المدينة أثناء الجمع البكري الأول، وبُعدّه عنها لإقامته في الكوفة أثناء الجمع العثماني.

فلعل وجوده في المدينة أيام أبي بكر وعمر سهّل قبوله للجمع لمعرفة التامة بظروفه وأسبابه ومبررات الشيخين فيه وفي تكليف زيد، بخلاف الجمع العثماني، فبعده عن المدينة جعله بعيداً عن معرفة ظروف وأسباب ومبررات الخليفة عثمان في توحيد المصحف عامة، وتكليف زيد ومن معه بالجمع خاصة، والله أعلى وأعلم.

المبحث الثاني

تحرير الاعتراض الثاني (إحراق المصاحف)

إثباته - بيان وجهه - مناقشته

الاعتراض الثاني: إحراق عثمان للمصاحف بعد توحيد المصحف وأمره لابن مسعود بتسليم مصحفه لإزالته بحرقه.

المطلب الأول

ثبوت الاعتراض والروايات الثابتة فيه

أصدر الخليفة عثمان أوامره بعد توحيد المصحف بإحراق كل ما خالفه من المصاحف الأخرى، وأمر المسلمين بتسليم مصاحفهم لإزالتها بالإحراق، ومن جملتهم ابن مسعود رضي الله عنه، لكنه رفض تسليم مصحفه، وأنكر أمر الإحراق للمصاحف، بل وأفتى الناس بالاحتفاظ بمصاحفهم وعدم تسليمها أو إحراقها.

* الروايات المؤكدة لذلك:

٣ - عن خمير بن مالك الهمداني قال: (لما أُمِرَ بالمصاحف أن تُغَيَّرَ^(١) ساء ذلك عبد الله بن مسعود، فقال: من استطاع منكم أن يغُلَّ مصحفاً فليغلل، فإنه من غُلَّ شيئاً جاء بما غُلَّ يوم القيامة)، وفي رواية قال: (إني غُلَّ مصحفي، فمن استطاع أن يغُلَّ مصحفاً فليغلل؛ فإن الله يقول: ﴿وَمَنْ يَغُلُّ يَأْتِ بِمَا غُلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [سورة آل عمران: آية ١٦١]^(٢)).

٤ - عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل قال: (أتى عليّ رجل وأنا أصلي فقال: تَكَلَّنَكَ أمك، ألا أراك تصلي وقد أُمِرَ بكتاب الله أن يمزق كل ممزق).

(١) قوله (تُغَيَّرُ): أي تزال، قال ابن كثير: يعني بتحريقها. فضائل القرآن ١/ ٣٩.

(٢) سبق تخريجه في المبحث الأول.

قال: فتجوزت في صلاتي وكنت أُحْبَسُ؛ فدخلتُ الدار ولم أُحبس، ورقيت فلم أُحْبَس، فإذا أنا بالأشعري^(١) وحذيفة وابن مسعود يتقاولان، وحذيفة يقول لابن مسعود: ادفع إليهم هذا المصحف. قال: والله لا أدفعه إليهم، أقرأني رسول الله ﷺ بضعا وسبعين سورة ثم أدفعه إليهم؟! والله لا أدفعه إليهم^(٢).

٥ - عن أبي الشعثاء المحاربي قال: (كنا جلوساً في المسجد وعبد الله [أي ابن مسعود] يقرأ، فجاء حذيفة فقال: (يقول أهل الكوفة: قراءة عبد الله، ويقول أهل البصرة: قراءة أبي موسى!! والله لئن قدمت على أمير المؤمنين لأمرته أن يغرقها، قال: فقال عبد الله: أما والله لئن فعلت ليغرقنك الله في غير ماء، قال شاذان: في سقرها) وفي لفظ قال عبد الله: (إذاً تغرق في غير ماء)^(٣).

قال الإمام النووي: (إن ابن مسعود كان مصحفه يخالف مصحف الجمهور، وكانت مصاحف أصحابه كمصحفه، فأنكر عليه الناس وأمره بترك مصحفه وبموافقة مصحف الجمهور، وطلبوا مصحفه ليحرقوه كما فعلوا بغيره فامتنع وقال لأصحابه: (غُلُّوا مصاحفكم)، أي اكنموها، (ومن يغلل يأت بما غلَّ يوم القيامة)، يعني فإذا غللتموها جئتم بها يوم القيامة، وكفى لكم بذلك شرفاً، ثم قال على سبيل الإنكار: ومن هو الذي تأمروني أن آخذ بقراءته وأترك

(١) يريد أبا موسى الأشعري.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ١٧/٢، والطبراني في المعجم الكبير ٧٥/٩ (٨٤٣٨)، والحاكم في المستدرک ٢٤٧/٢ (٢٨٩٦)، وقال: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، والأثر صحيح الإسناد.

(٣) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف وانفرد به ص ٧٠-٧١ (رقم: ٤٥-٤٦-٤٧) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن أبي الشعثاء المحاربي، ومداره على حبيب بن أبي ثابت، وهو ثقة، لكنه كثير الإرسال والتدليس، وقد عنعن هنا ولم يصرح بالسماع، ولم أجد له متابعاً، فإسناده ضعيف؛ لكن له شواهد صحيحة مما سبق. وأورده ابن حجر في فتح الباري ١٨/٩ مختصراً عن ابن أبي داود.

مصحفي الذي أخذته من رسول الله ﷺ ولو أعلم أن أحداً أعلم مني لرحلت إليه^(١).

وقال ابن كثير: (وأمر أصحابه [أي ابن مسعود] بغلّ مصاحفهم لما أمر عثمان بحرق ما عدا المصحف الإمام)^(٢).

المطلب الثاني

بيان وجه اعتراضه رضي الله عنه والحامل له على ذلك

١ - إن امتناع ابن مسعود رضي الله عنه عن تسليم مصحفه هو أمر مترتب ومبني على اعتراضه - في الأصل - على صنيع عثمان في جمع المصحف دون توليه هذه المهمة، فهو نتيجة طبيعية لموقفه بالاعتراض.

٢ - كما أنه كَبُرَ عليه وعظم في نفسه - رضي الله عنه - أن يسلم مصحفه ليحرق ويزال، وقد كتب فيه بضعاً وسبعين سورة أخذها من فم النبي ﷺ - كما سبق بيانه.

٣ - لعل ابن مسعود - رضي الله عنه - امتنع عن تسليم مصحفه وإلغائه باعتماد المصحف الجديد لعدم ثقته التامة بعمل اللجنة المكلفة بجمع وتوحيد المصحف، وافتقادها للدقة والتثبت والإتقان، فخشي أن يسقط منه شيء أو يزيد عليه شيء، فيكون موقفه هذا بجانب الاعتراض الأول - وهو تقديم غيره عليه - مبنياً أيضاً على حرصه على كتاب الله تعالى من أن يتسلل له شيء من الخلل بالنقص أو الزيادة دون قصد، فرفض لذلك تسليم مصحفه لإزالته وإلغائه.

٤ - ولعله - رضي الله عنه - امتنع عن تسليم مصحفه لرفضه فكرة الاقتصار على مصحف واحد موحد، ورغب في تعدد المصاحف وتنوع القراءات الواردة فيها.

(١) شرح صحيح مسلم للنووي ١٦/٦.

(٢) فضائل القرآن لابن كثير، ص ٣٢.

قال ابن حجر - مبيناً وجه اعتراض ابن مسعود -: (وكان مراد ابن مسعود بغل المصاحف: كتمها وإخفاءها؛ لئلا تخرج فتعدم، وكأن ابن مسعود رأى خلاف ما رأى عثمان ومن وافقه على الاختصار على قراءة واحدة وإلغاء ما عدا ذلك)^(١).

ولم يقف ابن مسعود رضي الله عنه عند ذلك، بل ذهب إلى أبعد منه، وهو حثه واستنهاضه للناس على الاحتفاظ بنسخهم من المصاحف وعدم تسليمها أو التخلص منها امتثالاً لأمر الخليفة عثمان رضي الله عنه، وهذا ينبئ عن مدى غضب ابن مسعود وشدة رفضه واعتراضه على مشروع الجمع والمصحف الناتج عنه.

المطلب الثالث

مناقشة الاعتراض الثاني والجواب عليه

أولاً: من المعلوم أن المصاحف كانت منتشرة بين الناس، وهي التي نسخوها لأنفسهم مما سمعوه من الصحابة أو من غيرهم، والاختلاف بينها كان ثابتاً بيناً، وهو من أسباب جمع عثمان للقرآن بتوحيد المصاحف في مصحف واحد، وعند إتمام المهمة بتوحيد المصحف أصبح المرجع الوحيد المعتمد في كتاب الله هو هذا المصحف، فأمر عثمان رضي الله عنه - لأجل تحقيق الوحدة بين الأمة في كتاب ربها - بإزالة ما سوى هذا المصحف من المصاحف أو الصحف المكتوبة آنذاك.

فالرد على هذا الاعتراض يكون ببيان مدى الحاجة الداعية للجمع؛ لأن انتشار مصحف ابن مسعود في ذلك الوقت وغيره من المصاحف كان من أسباب النزاع والشقاق الذي كاد أن يصل إلى القتال والتكفير، فوجب استدراك الأمر قبل استفحاله، ويظهر ذلك جلياً واضحاً في الروايات المشهورة الصحيحة

(١) فتح الباري ٩/٤٩.

في الجمع العثماني للقرآن والتي تبين الأسباب الداعية لقيام الخليفة عثمان بجمع القرآن وتوحيده، وقد أقرت ذكرها في التمهيد من هذا البحث.

ثانياً: تخوف ابن مسعود رضي الله عنه من عدم نجاح مشروع الجمع؛ لعدم ثقته التامة بأداء المكلفين بالجمع، وخشيته - رضي الله عنه - من وقوع الخطأ في كتاب الله بالزيادة أو النقص أو التغيير بغير قصد، أو لقلة علم المكلفين بموارد الآيات ونصوصها، يرد عليه بوجود منهج الجمع الذي رسمه عثمان رضي الله عنه ومن معه من كبار الصحابة، وإلزام اللجنة المكلفة بالجمع بهذا المنهج، فقد وضع عثمان - بمشورة كبار الصحابة - منهجاً قوياً وقواعد ضابطة لضمان نجاح المشروع؛ وليكون المصحف المجموع قائماً ومتصفاً بأعلى مستويات الضبط والإتقان والصحة^(١).

ثالثاً: الاعتراض على إحراق المصاحف يمكن الرد عليه من وجهين:

الوجه الأول: أن الإزالة بالإحراق كما أمر عثمان رضي الله عنه تمت بحضور الصحابة الكبار من المهاجرين والأنصار، ولم ينكر أحد منهم صنيع عثمان، فأمره بالإحراق كان مشهوراً مذاعاً، قد أعلنه ونادى به في خطبه، وكتب به الكتب إلى الأمصار، بل تلقى الصحابة ذلك منه بالقبول والرضا، والنصوص في ذلك كثيرة، منها:

١ - جاء في حديث أنس في أول البحث: (وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق)^(٢).

٢ - وفي رواية أخرى عن أنس أنه قال: (وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف

(١) وقد أوردت الروايات السابقة في المسألة الأولى من التمهيد بعض ملامح هذا المنهج المتقن القويم مثل تكليفه للجنة الرئيسة المكونة من الأربعة، واختياره لاثني عشر عضواً في كتابة المصحف، وتنوع الأعضاء بين المهاجرين القرشيين (لمراعاة اللسان) والأنصار الحفاظ (لمراعاة الحفظ والإتقان)، واختياره - بعد مشورة الناس - لأكتب الناس وأقصح الناس، ووضع ضابط الترجيح عند الاختلاف بين الأعضاء (باعتداد لسان قريش) وغيرها من الضوابط.

(٢) سبق تخريجه، انظر: الرواية الأولى من المسألة الأولى من التمهيد.

يخالف المصحف الذي أرسل به، فذاك زمان حُرِّقَت فيه المصاحف بالعراق بالنار^(١).

٣ - وفي رواية أبي قلابة عن مالك بن أبي عامر (جد مالك بن أنس) أنه قال: (...فلما فرغ عثمان من المصحف كتب إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وكذا، ومحوت ما عندي، فامحوا ما عندكم)^(٢).

وهذا الصنيع في المصاحف تلقاه عموم الصحابة والتابعين بالقبول والموافقة، كما دلت الآثار على ذلك:

٤ - ففي رواية سويد بن غفلة عن علي رضي الله عنه قال: (لا تقولوا لعثمان في إحراق المصاحف إلا خيراً)^(٣).

٥ - وفي رواية مصعب بن سعد بن أبي وقاص قال: (أدركت الناس متوافرين حين حرق عثمان المصاحف، فأعجبهم ذلك، وقال: لم ينكر ذلك منهم أحد)^(٤).

قال ابن كثير: (وأمر بما عدا ذلك من مصاحف الناس أن يحرق؛ لئلا تختلف قراءات الناس في الآفاق، وقد وافقه الصحابة في عصره على ذلك، ولم ينكره أحد منهم، وإنما نقم عليه ذلك الرهط الذي تمالؤوا عليه وقتلوه - قاتلهم الله - وذلك في جملة ما أنكروا مما لا أصل له، وأما سادات المسلمين من الصحابة ومن نشأ في عصرهم ذلك من التابعين فكلهم وافقوه)^(٥).

الوجه الثاني: وأما كون إزالتها قد تمت بالإحراق:

فهو الوسيلة الأفضل والأبلغ في إزالتها، والأكّد في إذهاب مادة كلام الله

-
- (١) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٩١ (رقم: ٧٠) وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ٩٩١/٣ والبيهقي في السنن الكبرى ٤١/٢ وإسناده صحيح.
 - (٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٩٥ (رقم: ٧٥) وإسناده صحيح.
 - (٣) سبق تخريجه، انظر: الرواية الرابعة من المسألة الأولى من التمهيد.
 - (٤) سبق تخريجه، انظر: المسألة الثانية من التمهيد.
 - (٥) فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٨.

المسطور؛ حفظاً له من الامتهان، وهو -أي الإحراق- أفضل من غيره كالغسل أو المحو بالكشط أو رميه أو دفنه، فإن ذلك لا يحقق الإزالة التامة ولا كمال التعظيم للقرآن الكريم.

فالصحف المدفونة قد تخرجها الرياح مع تقادم الزمان، كما أن الغسل أو المحو بالكشط لا يحقق الإزالة التامة، وكذلك تقطيعه إلى أجزاء لا يحقق الإزالة الكافية، فقد تبقى بعض أجزائه المشتملة على الآيات، وكذلك الرمي والإلقاء لا يليق بكتاب الله تعالى، فقد يختلط بقذر أو تدوسه قدم، أو غير ذلك مما ينافي التعظيم والاحترام، وقد قال تعالى: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعِظْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [سورة الحج: آية ٣٢]، فكان الإحراق أفضل وأضمن وأسلم طريقة لإزالته وأكمل في تحقيق التعظيم والاحترام.

قال ابن حجر في فتح الباري: (وقد جزم عياض بأنهم غسلوها بالماء، ثم أحرقوها مبالغة في إذهابها) وقال أيضاً: (قال ابن بطال في حديث جواز تحريق الكتب التي فيها اسم الله بالنار: وإن ذلك إكرام لها، وصون عن وطئها بالأقدام)^(١).

(١) فتح الباري ٩/٢١، شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٠/٢٢٦.

المبحث الثالث

تحرير الاعتراض الثالث (إثبات الفاتحة والمعوذتين في المصحف)

إثباته - بيان وجهه - مناقشته

اشْتُهِرَ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - إنكاره كون الفاتحة والمعوذتين من المصحف؛ ولذلك لما أقرت الفاتحة والمعوذتين في المصحف العثماني كان ذلك من أشد أسباب اعتراضه على المصحف المجموع.

أما المعوذتان (سورة الفلق وسورة الناس): فقد صح وثبت عنه إنكاره لهما أن تكونا من القرآن الكريم أصلاً، فضلاً عن أن تكتباً في المصحف الشريف وترتب عليه - عنده - عدم قراءتهما على أنهما قرآن، سواء أكان ذلك في الصلاة - فلا تجزئان فيها - أو في خارجها، وترتب على ذلك - أيضاً - عدم إثباتهما في المصحف، فلم يثبتهما في مصحفه، وكان يحوهما من المصاحف؛ لأن المصحف لا يجمع إلا ما كان قرآنًا، وظن أن إثباتهما هو من الزيادة في المصحف؛ ولذلك أنكر وجودهما وإثباتهما في المصحف العثماني.

ومع ذلك يجب التنبيه إلى أن ابن مسعود لم ينكر نزولهما على أنهما وحى من الله تعالى، فكان يرى أنهما نزلتا وحياً ودعاءً للنبي ﷺ للتعوذ بهما، وليستا قرآنًا يكتب في المصحف.

وأما الفاتحة فالشأن فيها بالنسبة لموقف ابن مسعود منها يختلف عن الشأن في المعوذتين من جهة الثبوت ومن جهة الموقف منها ذاته:

أ - فالثبوت عنه في إنكار الفاتحة من المصحف مضطرب متردد غير ثابت أو صريح بخلاف المعوذتين، فروي عنه ترك كتابتها في المصحف، وروي عنه خلاف ذلك، وهو إثباتها في المصحف كما سيأتي بيانه.

ب - والموقف منها - على فرض ثبوت وصحة إنكاره لها - مختلف أيضاً، فهو يثبت قرآنيتهما، وأنها قرآن منزل، يتعبد بتلاوته، ويقرأ في الصلاة

وخارجها، ولا أدل على ذلك من قراءتها في الصلاة في كل ركعة، فمن البعيد جداً أن يخالف ابن مسعود رضي الله عنه في ذلك.

وإنما موقفه - على فرض ثبوته - هو أنه أنكر كتابتها في المصحف على اعتبار أن المصحف إنما جمع القرآن خشية نسيانه أو ضياعه، والفتحة مأمونة من ذلك، كما سيأتي بيانه أيضاً.

المطلب الأول

ثبوت الاعتراض والروايات الثابتة فيه

أ - الروايات الثابتة عن ابن مسعود في إنكاره كون المعوذتين من القرآن:

١ - عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي قال: (رأيت عبد الله [يريد ابن مسعود] يَحْكُ المعوذتين ويقول: لِمَ تزيدون ما ليس فيه؟)^(١).

٢ - وفي رواية قال: (رأيت عبد الله يَحْكُ المعوذتين ويقول: لا تخطوا فيه ما ليس منه)^(٢).

٣ - وفي رواية عنه: (أنه كان يَحْكُ المعوذتين من المصحف، يقول: ليستا من كتاب الله)^(٣).

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩ / ٢٣٤ (رقم: ٩١٤٨) وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه الشافعي في الأم ٧ / ١٨٩، وابن أبي شيبة في مصنفه ٦ / ١٤٦ (رقم: ٣٠٢٠٥)، والطبراني في المعجم الكبير ٩ / ٢٣٤ (رقم ٩١٤٩)، وإسناده صحيح كالذي قبله، وصححه ابن حجر والسيوطي والشوكاني والألوسي، انظر: فتح الباري ٨ / ٧٤٣، الدر المنثور ٣ / ٦٨٣، فتح القدير للشوكاني ٥ / ٥١٨، روح المعاني للألوسي ٣٠ / ٢٧٩.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٥ / ١٢٩ (رقم: ٢١٢٢٦) والطبراني في المعجم الكبير ٩ / ٢٣٥ (رقم: ٩١٥٠) وإسناده صحيح، وأورده ابن حجر في فتح الباري ٨ / ٧٤٢ وصححه، والسيوطي في الدر المنثور ٨ / ٨٦٣ وصححه، والشوكاني فتح القدير ٥ / ٥١٨ وصححه، والهيثمي في مجمع الزوائد ٧ / ١٤٩ وقال: رجاله ثقات، وصحح إسناده الشيخان أحمد شاکر وشعيب الأرنؤوط في تحقيقهما للمسند.

٤ - وعن عبد الرحمن بن يزيد أيضاً قال: (رأيت ابن مسعود رضي الله عنه يحك المعوذتين من المصحف ويقول: لا يحل قراءة ما ليس منه)^(١).

٥ - وعن علقمة النخعي عن ابن مسعود رضي الله عنه (أنه كان يحك المعوذتين من المصحف ويقول: «إنما أمر النبي ﷺ أن يتعوذ بهما». وكان عبد الله لا يقرأ بهما)^(٢).

٦ - وعن أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول: (لا تخطوا بالقرآن ما ليس فيه، فإنما هما معوذتان، تعوذ بهما النبي ﷺ (قل أعوذ برب الفلق) و(قل أعوذ برب الناس). وكان عبد الله يحوهما من المصحف)^(٣).

ب - الروايات الواردة في إنكار ابن مسعود كون الفاتحة من المصحف:

- وقد اضطربت الروايات وترددت في إسقاطه للفاتحة من مصحفه؛ فمما روي عنه في إسقاط الفاتحة من مصحفه:

- ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام عن محمد بن سيرين أنه قال: (كتب أبي ابن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين، واللهم إنا نستعينك، واللهم

(١) أخرجه عمر بن شبة في تاريخ المدينة ١٢٧/٢ (رقم: ١٧٥٤)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه البزار في مسنده ٢٩/٥ (رقم: ١٥٨٦)، والطبراني في المعجم الكبير ٩/٢٣٥ (رقم: ٩١٥٢)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١٩٠/٢٤، ٥١/١٧٣، وإسناده حسن، فيه حسان بن إبراهيم بن عبد الله الكرمانى أبو هشام العنزي قاضي كرمان، قال أبو زرعة: كوفي لا بأس به، وقال يحيى بن معين: لا بأس به وقال علي بن المديني: كان ثقة، وقال ابن حجر: صدوق، الجرح والتعديل ٣/٢٢٨، سير أعلام النبلاء ٥٤٦/٤، تقريب التهذيب ١٥٧/١، وبقية الإسناد ثقات عدول.

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩/٢٣٥ (رقم: ٩١٥١)، وإسناده حسن، لأن فيه عبد الحميد بن الحسن الهلالي الكوفي، وثقه ابن معين وضعفه أبو زرعة والدارقطني وقال ابن حجر: صدوق يخطئ. الجرح والتعديل ١١/٦، تقريب التهذيب ١/٣٣٣. والحديث له متابعة قوية من الحديث الذي قبله.

إياك نعبد^(١). وتركهن ابن مسعود، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوذتين^(٢).

قال السيوطي في الإتيان: وإسقاطه الفاتحة من مصحفه أخرجه أبو عبيد بسند صحيح^(٣).

ونُقِلَ خلاف ذلك، وهو: كون مصحف ابن مسعود مشتملاً على مائة واثنى عشرة سورة؛ لأنه لم يكتب المعوذتين، وهذا يدل على إثباته للفاتحة في مصحفه^(٤).

(١) كتب أبي بن كعب رضي الله عنه في مصحفه هاتين السورتين: الأولى: (اللهم إنا نستعينك ونستغفرك، ونثني عليك ولا نكفرك، ونخلع ونترك من يفجرك).

الثانية: (اللهم إياك نعبد، ولك نصلي ونسجد، وإليك نسعى ونحفد، نرجو رحمتك ونخشى عذابك، إن عذابك بالكفار ملحق). وغاية ما يقال فيهما: أنهما:

١ - مما نسخ من القرآن الكريم في العرضة الأخيرة.
٢ - أو مما كان النبي ﷺ يقنت به في الصلاة مما علّمه جبريل عليه السلام، كما ثبت في بعض الأحاديث، فظن أبي بن كعب -رضي الله عنه- أنهما من القرآن الكريم، وقد قنت بهما عمر وعلي رضي الله عنهما وجمع من الصحابة والتابعين. فهما مما انتشر عن أبي بن كعب ثم تركه أبي بن كعب لنسخه، ويدل على ذلك أمران:
١- أن أئبياً كان ممن جمع المصحف في عهد عثمان، ولم تثبت هاتان السورتان في مصحف عثمان،

٢- أنهما لم تنقلا عن أبي بن كعب في طرق القراءات العشر المتواترة المنتشرة الآن. انظر: مصنف عبد الرزاق ١١٠/٣-١٢٠، مصنف ابن أبي شيبة ٩٥/٢-١٠٦، ٨٩/٦-٩٣، صحيح ابن خزيمة ١٥٥/٢، سنن البيهقي الكبرى ٢/٢١٠، الإتيان للسيوطي ١/٢٠٦-٢٠٧، الدر المنثور للسيوطي ٨/٦٩٥، مناهل العرفان ١/١٨٤، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ١/٢٦.

(٢) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ١٣١/٢ وإسناده صحيح، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ١٢٦/٢ (١٧٥١) وأورده السيوطي في الإتيان وصحه ١/١٧٨، ٢٤٩/١.

(٣) الإتيان ١/٢٤٩.

(٤) الإتيان ١/٢٠٥، روح المعاني للألوسي ١/٢٥.

المطلب الثاني

المنكرون من العلماء لثبوت إنكار ابن مسعود، والحامل لهم على ذلك، والجواب عليه

أنكر بعض العلماء كالإمام الفخر الرازي وأبي بكر الباقلاني والنووي وابن حزم - رحمهم الله تعالى - أنكروا ثبوت إنكار ابن مسعود كون المعوذتين من القرآن والفاتحة من المصحف، وطعنوا في الروايات المذكورة في مذهبه مع ثبوت هذا الموقف عنه - خاصة في المعوذتين- للأدلة الصحيحة الصريحة السابق ذكرها، وإليك أقوالهم في ذلك:

١ - قال الإمام الرازي: (نقل في الكتب القديمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة من القرآن، وكان ينكر كون المعوذتين من القرآن، واعلم أن هذا في غاية الصعوبة؛ لأننا إن قلنا: إن النقل المتواتر كان حاصلاً في عصر الصحابة بكون سورة الفاتحة من القرآن، فحينئذ كان ابن مسعود عالماً بذلك، فإنكاره يوجب الكفر أو نقصان العقل، وإن قلنا: إن النقل المتواتر في هذا المعنى ما كان حاصلاً في ذلك الزمان، فهذا يقتضي أن يقال: إن نقل القرآن ليس بمتواتر في الأصل، وذلك يخرج القرآن عن كونه حجة يقينية، والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل كاذب باطل، وبه يحصل الخلاص من هذه العقدة)^(١).

٢ - وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: (لم يصح عنه أنها ليست من القرآن، ولا حفظ عنه، إنما حَكَّها وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها، لا جحداً لكونها قرآناً؛ لأنه كانت السنة عنده ألا يكتب في المصحف إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته فيه، ولم يجده كتب ذلك ولا سمعه أمر به)^(٢).

(١) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الرازي ١/١٧٨.

(٢) الانتصار لنقل القرآن - أبو بكر الباقلاني ١/٣١٧-٣١٨، وانظر: فتح الباري ٨/

٧٤٣، البرهان للزركشي ٢/١٢٨، الإتيان للسيوطي ١/٢٤٨.

وقال في موضع آخر: (وأما ما روي عن ابن مسعود: فلم يصح عنه أنهما ليستا بقرآن، ولا حفظ عنه أنه حكهما وأسقطهما من مصحفه)^(١).

٣ - وقال الإمام النووي في المجموع: (أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة وسائر السور المكتوبة في المصحف قرآن، وأن من جحد شيئاً منه كفر، وما نقل عن ابن مسعود في الفاتحة والمعوذتين باطل ليس بصحيح عنه)^(٢).

٤ - وقال الإمام ابن حزم الظاهري: (هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر بن حبيش عنه، وفيها المعوذتان والفاتحة)^(٣).

الحامل لهم على ذلك والجواب عليه:

يظهر لي - والله أعلم - أن الحامل لهم على ذلك عدة أمور، وهي لا تسوّغ إنكار الروايات الثابتة في ذلك، وبيانها كالتالي:

أولاً: لم تثبت - عندهم - الآثار الواردة عن ابن مسعود في هذا الأمر، فأصبح هذا الموقف الخطير مبنيّاً على روايات غير ثابتة؛ ولذلك ردّوه وأنكروه.

ويؤخذ ذلك من أقوالهم كقول الرازي: (نقل باطل)، وقول النووي: (باطل ليس بصحيح عنه)، وقول الباقلاني: (ولا حفظ عنه أنه حكهما وأسقطهما من مصحفه)، وقول ابن حزم: (هذا كذب على ابن مسعود وموضوع).

والجواب على ذلك:

أن الروايات الواردة عن ابن مسعود في ذلك - خاصة في المعوذتين -

(١) الانتصار لنقل القرآن - أبو بكر الباقلاني ٢٢٩/١ وانظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي ١٢٧/٢.

(٢) المجموع في شرح المذهب للنووي ٣٥٠/٣.

(٣) نقل كلامه النووي في المجموع وعزاه إلى ابن حزم في أول كتابه المجاز، المجموع للنووي ٣٥٠/٣، وعزاه الزركشي إليه في أول كتابه المحلى. البرهان ١٢٨/٢، والسيوطي كذلك في الإتقان ٢٤٨/١.

ثابتة صحيحة، كما سبق ذكره في هامش كل رواية، والطعن فيها بغير مستند ولا دليل غير مقبول.

وقد رد الإمام المحدث الكبير ابن حجر العسقلاني على من ضَعَّف هذه الروايات وجزم بصحتها.

قال الإمام ابن حجر: (قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك...) ثم سرد الروايات، الصحيحة في ذلك^(١).

ثم قال: (وأما قول النووي في شرح المذهب: أجمع المسلمون... - وذكر قوله السابق - ففيه نظر، وقد سبقه لنحو ذلك أبو محمد بن حزم، فقال في أوائل المحلى: ما نقل عن ابن مسعود من إنكار قرآنية المعوذتين فهو كذب باطل، وكذا قال الفخر الرازي في أوائل تفسيره: الأغلب على الظن أن هذا النقل عن ابن مسعود كذب باطل، والطعن في الروايات الصحيحة بغير مستند لا يقبل، بل الرواية صحيحة والتأويل محتمل)^(٢).

وقال ابن كثير: (وهذا مشهور عند كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه)^(٣).

وقال ابن عاشور: (واشتهر عن عبد الله بن مسعود في الصحيح أنه كان ينكر أن تكون المعوذتان من القرآن...) ^(٤).

ثانياً: عدم العلم بحقيقة موقف ابن مسعود، فنسبوا له القول بعدم قرآنية الفاتحة والمعوذتين.

والصحيح هو التفصيل في ذلك.

فابن مسعود لم ينكر قرآنية الفاتحة، بل أنكر إثباتها في المصحف - إن

(١) فتح الباري ٨/٧٤٣.

(٢) فتح الباري ٨/٧٤٣.

(٣) تفسير ابن كثير ٤/٥٧٢.

(٤) تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور ٣٠/٦٢٤.

صح ذلك عنه- وأما المعوذتان فلم ينكر أنهما وحي نزل على النبي ﷺ، بل أنكر كونهما من جملة القرآن.

ثالثاً: عدم العلم برجوع ابن مسعود عن ذلك وقراءته للمعوذتين بعد استقرار الجمع العثماني - كما سيأتي بيانه - ولذلك لا يستقيم اعتراض ابن حزم بقوله: (وإنما صح عنه قراءة عاصم عن زر بن حبيش عنه، وفيها المعوذتان والفاتحة)، فيمكن أن يقال: بل كان ذلك بعد رجوعه إلى رأي الجماعة واعترافه بهما، لا في أثناء الجمع العثماني؛ لأن اعترافه وإقراره بالمصحف العثماني بعد ذلك هو إقرار لكونهما من القرآن الكريم ومن المصحف الشريف،

فرجوع ابن مسعود إلى موافقة الجماعة ثابت في موافقتهم على أصل الجمع، وكذلك على إثبات المعوذتين.

رابعاً: اعتبارهم أن القول بهذا الإنكار يترتب عليه مخالفة الإجماع في ذلك، ويؤدي إلى الوقوع في الكفر؛ لأنه إنكار للنقل المتواتر المجمع عليه، كما يظهر ذلك من كلام الإمامين الرازي والنووي.

والجواب على ذلك:

- إن كان المراد بالإجماع في وقت كتابة وجمع المصحف فالخروج عنه لا يؤدي إلى الكفر، بل لا يؤدي إلى ما هو أدنى من الكفر، والصحيح أنه لم يحصل بشموله في هذا الوقت، فإنه ما زال الصحابة يختلفون في روايات القرآن الكريم، بل ثبت النسخ عند بعضهم، ولم يثبت عند آخرين منهم؛ وذلك لتفاوت سماعهم من النبي ﷺ وتفرقه، فمنهم: المكثرون ومنهم: المقلون، ومنهم: المتأخرون في السماع، فشهد العرضة الأخيرة، ومنهم: المتقدمون في السماع فلم يشهد العرضة الأخيرة، فالخلاف في ذلك الوقت سائغ، ولم يكفر بعضهم بعضاً، بل كانوا يعذرون المخالف بأنه لم يسمع من النبي ﷺ أو لم يصله النسخ.

- أما إن كان المراد بالإجماع هو ما كان بعد كتابة المصحف العثماني، واستقرار الجمع وتوحيد المصحف وانتشاره، فهو الإجماع الحاصل المعتبر

الذي يكون الخروج عنه بجحود شيء من القرآن مؤدياً للكفر والعياذ بالله، ومع ذلك فقد ثبت رجوع ابن مسعود وموافقته للجماعة بعد استقرار الجمع.

قال الإمام ابن حجر معلقاً على قول الإمام النووي والرازي في ذلك:

(والإجماع الذي نقله إن أراد شموله لكل عصر فهو مخدوش، وإن أراد استقراره فهو مقبول، وقد قال ابن الصباغ في الكلام على مانعي الزكاة: وإنما قاتلهم أبو بكر على منع الزكاة، ولم يقل أنهم كفروا بذلك، وإنما لم يكفروا لأن الإجماع لم يكن استقر، قال: ونحن الآن نكفر من جحدها، قال: وكذلك ما نقل عن ابن مسعود في المعوذتين، يعني أنه لم يثبت عنده القطع بذلك، ثم حصل الاتفاق بعد ذلك.

وقد استشكل هذا الموضع الفخر الرازي فقال: إن قلنا: إن كونهما من القرآن كان متواتراً في عصر ابن مسعود لزم تكفير من أنكرهما، وإن قلنا: إن كونهما من القرآن لم يتواتر في عصر ابن مسعود لزم أن بعض القرآن لم يتواتر قال: وهذه عقدة صعبة.

وأجيب باحتمال أنه كان متواتراً في عصر ابن مسعود، لكن لم يتواتر عند ابن مسعود، فانحلت العقدة بعون الله تعالى^(١).

خامساً: أن صدوره كان من رجل يعد من أجل الصحابة فضلاً وقدرًا، بجانب أن هذا الأمر عظيم الخطر كبير المآخذ، فأرادوا - لسلامة مقصدهم وحسن ظنهم - تنزيه ابن مسعود رضي الله عنه عن مثل ذلك الأمر.

والجواب على ذلك:

أن هذا دليل قاطع وحجة بالغة على جريان الخطأ على البشر، وأن العصمة لا تثبت لأحد سوى الأنبياء، فالصحابه - رضي الله عنهم - مع علو قدرهم وعظيم منزلتهم ليسوا منزّهين عن الزلل والخطأ، وابن مسعود من جملتهم، فهو معذور في اجتهاده غير موافق عليه، مغفور له بإذن الله تعالى، وهذا الموقف لا يؤثر في مقامه

(١) فتح الباري ٧٤٣/٨، وانظر كذلك: مناهل العرفان للزرقاني ١/١٩٢.

العظيم، وفضله الجسيم في الإسلام، وثبوت سابقته ورسوخه في كتاب الله تعالى، كيف لا وقد زكَّاه المَزَكَّى من الله تعالى وهو النبي ﷺ.

ولكي يُغْلَمَ - بعد ذلك - أن كل أحد معرض للزلة، وأنه لكل عالم هفوة، ولكل جواد كبوة، ولكل حسام نبوة، وكلُّ يؤخذ منه ويرد إلا المعصوم ﷺ.

سادساً: إن إثباته قد يكون ذريعة للطاعنين والمناوئين لدين الله تعالى والمشككين للطعن في صحة وسلامة نقل القرآن الكريم، وتهوين أمر كل من شك أو زاد أو نقص من كتاب الله تعالى.

والجواب على ذلك أنه غير صحيح من وجوه:

١ - لأن الطاعنين المشككين - عادة - تبني طعونهم على أدلة واهية ضعيفة، بل كثير منها لا دليل عليه أصلاً، بخلاف مسألتنا هذه.

٢ - كما أن الطاعنين - من خلال تتبع سيرهم - لا فضل لهم معلوم في الإسلام ولا سابقة، بل ثبت العكس، فقد عُرفَ من لحن أقوالهم وكتاباتهم ما تخفيه صدورهم تجاه الإسلام والمسلمين، بخلاف مسألتنا هذه.

٣ - وكذلك فإن هذه المسألة لها تنمة، وهي رجوع ابن مسعود - رضي الله عنه - عن هذا القول، وموافقة للجماعة، وهو دليل على تجرده - رضي الله عنه - وصلاح نيته، وسلامة مقصده في هذا الموقف وإن جانب الصواب فيه، بخلاف الطاعنين المشككين، فقليل منهم من يرجع للحق إذا تبين له، ولعل ذلك علامة يتميز بها من يعترض وهو قاصد للحق طالب له باحث عنه راجٍ له، ومن يعترض وهو يضر سوء النية وفساد الطوية.

المطلب الثالث

بيان وجه اعتراض ابن مسعود رضي الله عنه والحامل له على ذلك

أولاً - رأيه في عدم إثبات الفاتحة في المصحف:

وهنا أمران يجب توضيحهما:

[١] أن ابن مسعود لم ينكر قرآنية الفاتحة، بل هي عنده قرآن منزل يُقرأ في الصلاة وخارجها وإنما أنكر ثبوتها في المصحف بخلاف المعوذتين.

[٢] أن هذا الرأي محتملٌ ثبوته لا مقطوع به، فتأويله بما يلي هو على وجه ثبوته كما قدمت سابقاً.

- ويمكن توجيه موقفه من الفاتحة بما يلي:

١ - أن الكتابة في المصحف بل كتابة القرآن أصلاً هي توقيفية بأمر النبي ﷺ، ولم يثبت عند ابن مسعود، ولم يبلغه أن النبي ﷺ أمر بكتابتها في الألواح أو الأكتاف أو العسب مما كان يكتب به القرآن في العهد النبوي.

٢ - وسبب ظنه هذا لأنه يرى أن الكتابة كانت لحفظ القرآن الكريم من الضياع والنسيان أو الزيادة والنقصان، وسورة الفاتحة مأمونة من ذلك كله؛ لكونها محفوظة حفظاً تاماً في صدور المسلمين؛ لقصرها، ولوجوب تعلمها على كل المسلمين، ولذلك لم تدع الحاجة لكتابتها، ولم يأمر النبي ﷺ بكتابتها.

قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن: (وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه فليس لظنه أنها ليست من القرآن معاذ الله، ولكنه ذهب إلى أن القرآن إنما كتب وجمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمون في سورة الحمد لقصرها ووجوب تعلمها على كل واحد)^(١).

وقال أبو بكر الباقلاني: (إنما حكها وأسقطها من مصحفه إنكاراً لكتابتها لا جحداً لكونها قرآناً؛ لأنه كانت السنة عنده ألا يكتب في المصحف إلا ما أمر النبي ﷺ بإثباته فيه، ولم يجده كتب ذلك ولا سمعه أمر به)^(٢).

ثانياً - رأيه في عدم قرآنية المعوذتين وإثباتهما في المصحف:

ويمكن بيان وجه اعتراضه على إثباتهما في المصحف والحامل له على ذلك بما يلي:

(١) تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة ص ٣٣.
(٢) الانتصار لنقل القرآن - أبو بكر الباقلاني ٣١٧/١-٣١٨، وانظر: فتح الباري ٨/ ٧٤٣، البرهان ٢/ ١٢٨، الإتيان ١/ ٢٤٨.

١ - اعتقاده أنهما وحي ودعاء نزل على النبي ﷺ للتعوذ بهما، وليستا قرآنًا يتعبد به في الصلاة ويكتب في المصحف كسورتين من جملة سور القرآن، بدليل تعليقه لنفيهما من القرآن بقوله: (فإنهما معوذتان تعوذ بهما النبي^(١) وقوله: (إنما أُمِرَ النبي ﷺ أن يتعوذ بهما)^(٢).

وعليه فإن وجه اعتراض ابن مسعود لم يكن بإنكار أصل مشروعية المعوذتين وثبوتها - كما قد يتوهم بعضهم - وإنما ينحصر اعتراضه عليهما - مع شذوذه وضعفه - في إدراجهما في القرآن الكريم.

ويؤكد هذا التوجيه ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن زر بن حبیش قال: قلت لأبي بن كعب: إن أخاك يحكُّهما من المصحف، فلم ينكر. قيل لسفيان: ابن مسعود؟ قال: نعم، وليسا في مصحف ابن مسعود، كان يرى رسولَ الله ﷺ يعوذُ بهما الحسن والحسين، ولم يسمعه يقرؤهما في شيء من صلاته، فظن أنهما عُودَتان، وأصرَّ على ظنه، وتحقق الباقر كونهما من القرآن فأودعهما إياه^(٣).

قال ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن: (ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأى النبي ﷺ يعوذ بهما الحسن والحسين فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب في ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار)^(٤).

٢ - ولعل الحامل لابن مسعود على ذلك هو عدم علمه بقرآنية المعوذتين، وخفاء ذلك عنه، ولم يستقر عنده القطع بكونهما من القرآن دون أي سبب آخر، فقد قال عن نفسه أنه أخذ بضعا وسبعين سورة من فم النبي ﷺ، وعليه فإنه لم يأخذ بقية السور من النبي ﷺ مباشرة، ومن

(١) سبق تخريجه، انظر: المطلب الأول من المبحث الثالث.

(٢) سبق تخريجه، انظر: المطلب الأول من المبحث الثالث.

(٣) رواه أحمد في مسنده ١٣٠/٥ (٢١٢٢٧) وإسناده صحيح.

(٤) تأويل مشكل القرآن. ابن قتيبة ص ٣٣، وكذلك في تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٢٦/١، وانظر: مناهل العرفان للزرقاني ١٩٢/١.

تلك السور: المعوذتان، فالحامل الوحيد له على ذلك هو عدم حصول العلم وثبوته له مع ثبوت العلم بقرآنيتهما عند باقي حفاظ الصحابة وقرائهم وكتبة الوحي، بل الثابت عند الجميع أنهما من القرآن الكريم، ولم يخالف في ذلك إلا ابن مسعود رضي الله عنه.

فالقرآن الكريم كان متواتراً في عصر ابن مسعود، ولكنه يحتمل أنه - في المعوذتين - لم يتواتر عند ابن مسعود^(١)، فلم يثبت عنده القطع بكونهما من القرآن، ثم حصل الاتفاق والإجماع بعد ذلك، ورجوع ابن مسعود في ذلك ثابت مشهور، كما سيأتي أفراد الحديث به.

قال ابن كثير: (وهذا مشهور عند كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه، فلعله لم يسمعهما من النبي ﷺ، ولم يتواتر عنده، ثم قد رجع عن قوله ذلك إلى قول الصحابة...) ^(٢).

المطلب الرابع

مناقشة الاعتراض الثالث والجواب عليه

أولاً - مناقشة إنكار كتابة الفاتحة في المصحف (مع القول بقرآنية الفاتحة):

إن هذا الموقف من ابن مسعود - على فرض صحة ثبوته لما سبق ذكره من الاضطراب والتردد في ثبوته - يُردُّ عليه من وجوه:

الوجه الأول: إجماع الصحابة - سوى ابن مسعود - على كتابة الفاتحة في المصحف.

فإن كتابة المصحف العثماني قد تمت في عاصمة الإسلام آنذاك - وهي المدينة - بحضور وشهود كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار والحفاظ وكتب الوحي، وقد وافقوا عثمان رضي الله عنه في كتابة المصحف عموماً

(١) فتح الباري ٨/٧٤٣.

(٢) تفسير ابن كثير ٤/٥٧٢.

والفاتحة خصوصاً، ولم ينقل عن أحد منهم إنكاره فدل ذلك دلالة قاطعة على أن الفاتحة هي من ضمن المصحف، وليست طارئة عليه.

الوجه الثاني: مصحف عثمان أصله هو مصحف الصديق الذي أثبت الفاتحة

إن مصحف عثمان الذي أثبت الفاتحة هو في أصله منقول من المصحف المجموع في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وهذا يدل على أن الفاتحة كانت مكتوبة في مصحف أبي بكر الصديق، وهم آنذاك لم يثبتوها من عند أنفسهم إلا وقد علموا أنها كانت مكتوبة بأمر النبي ﷺ

الوجه الثالث: قول المُثَبِّت مُقَدَّم على قول النافي.

إن موقف ابن مسعود - إن صح - كان مبنياً على عدم علمه بأمر النبي ﷺ بكتابتها، فلم يثبت عنده ذلك كما سبق بيانه في ذكر الحامل له على ذلك.

لكن عدم العلم بالشيء لا يعني قطعاً العلم بالعدم، فإن الصحابة - رضي الله عنهم - علموا كتابتها، وثبت عندهم ذلك، وهذا يكفي من أحدهم، فكيف بعلم جمهورهم، بل كلهم سوى ابن مسعود - رضي الله عنه - ومن علم حجة على من لم يعلم، وقول المُثَبِّت مقدم على قول النافي.

ثانياً - مناقشة إنكار قرآنية المعوذتين (الذي ترتب عليه إنكار كتابة المعوذتين في المصحف)

إن قول ابن مسعود بعدم قرآنية المعوذتين قول ضعيف لم يتابع عليه، وهو مخالف للأدلة الصحيحة الصريحة في إثبات المعوذتين من جملة القرآن الكريم.

- ويمكن الرد عليه من وجوه:

الوجه الأول: ثبوت الأدلة المرفوعة إلى النبي ﷺ في:

١ - نزول المعوذتين عليه ﷺ على أنهما آيات من القرآن الكريم.

٢ - قراءته لهما في الصلاة وفي خارج الصلاة.

٣ - حثه الصحابة رضي الله عنهم على تلاوتهما.

٤ - تسميته ﷺ لهما بـ (السورة) والسورة لا يسمى بها إلا ما كان قرآنًا.

ومن هذه الأدلة:

١ - عن عقبة بن عامر الجهني -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله ﷺ: «ألم تر آيات أنزلت الليلة لم يُرَ مثلهنَّ قط: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾»^(١).

ووجه الدلالة: هو نزولهما على أنهما آيات، وهذه صفة ثابتة للقرآن الكريم.

٢ - عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنه- قال: قال لي رسول الله ﷺ: «اقرأ يا جابر»، قلت: وماذا أقرأ بأبي أنت وأمي يا رسول الله؟ قال: «اقرأ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾» فقرأتها فقال: «اقرأ بهما ولن تقرأ بمثلهما»^(٢).

وهذا صريح في حثه ﷺ لأصحابه على قراءتهما.

٣ - عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان النبي ﷺ يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفي الثانية بـ ﴿قُلْ يَتَايَأُ الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثالثة بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾^(٣).

(١) أخرجه مسلم - كتاب فضائل القرآن - باب فضل قراءة المعوذتين (رقم: ٨١٤).

(٢) أخرجه النسائي في المجتبى - كتاب الاستعاذة ٢٥٤/٨ (٥٤٤١)، وفي السنن الكبرى له ٤٤١/٤ (٧٨٥٤)، وابن حبان في صحيحه ٧٦/٣ (٧٩٦)، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢٢٧/٦ (٢٥٩٤٨)، وأبو داود - كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر (١٤٢٤)، والترمذي - كتاب الصلاة - باب ما يقرأ في الوتر (٤٦٣)، وقال: هذا حديث حسن غريب، وابن ماجه - باب ما جاء فيما يقرأ في الوتر ٣٧١/١ (١١٧٣)، والحاكم في المستدرک ٤٤٧/١ (١١٤٣) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وإسناده صحيح.

ووجه الدلالة هو قراءة النبي ﷺ لهما في صلاة الوتر ولا يُقرأ في الصلاة في قيامها إلا ما كان قرآنًا.

الوجه الثاني: إنكار الصحابة رضي الله عنهم - وخاصة الحفاظ منهم- هذا الموقف من ابن مسعود رضي الله عنه، وردهم على إنكاره لهما بإثبات سماعهم لهما من النبي ﷺ على أنهما قرآن منزل.

فعن زر بن حبیش قال: (أتيت المدينة فلقيت أبي بن كعب فقلت: يا أبا المنذر، إني رأيت ابن مسعود لا يكتب المعوذتين في مصحفه؟ فقال: (أشهد أن رسول الله ﷺ أخبرني أن جبريل عليه السلام قال له: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ أَلْفَلَقِ﴾ قال: فقلتها، فقال جبريل: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ قال: فقلتها، فنحن نقول ما قال النبي ﷺ^(١).

وأبي بن كعب رضي الله عنه من أحفظ الصحابة رضي الله عنهم للقرآن، وهو من كتاب الوحي وممن يؤخذ عنهم القرآن، ومن السبعة الذين تنتهي إليهم أسانيد القراءات العشر، وهو من الذين زكاهم النبي ﷺ وأمر أن يؤخذ القرآن منهم فقال: (خذوا القرآن من أربعة)، ومنهم: أبي بن كعب^(٢).

الوجه الثالث: إجماع الصحابة - سوى ابن مسعود- على إثباتهما في مصحف عثمان، وأنهما من القرآن الكريم.

فقد وافق كبار الصحابة وحفاظهم كعلي بن أبي طالب وأبي بن كعب وأبي الدرداء وأبي موسى الأشعري - رضي الله عنهم - وسائر الحفاظ وكتبة الوحي، وافقوا عثمان على مصحفه عموماً وإثبات المعوذتين خصوصاً، ولم يخالف إلا ابن مسعود، فقولهم أولى بالقبول وأحق بالاتباع.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه- كتاب التفسير- باب تفسير سورة الفلق وسورة الناس (٤٦٩٢ - ٤٦٩٣)، وروي بالفاظ متقاربة عند أحمد في مسنده ١٢٩/٥ (٢١٢٢٤).

(٢) سبق تخريجه، انظر: المطلب الثاني من المبحث الأول.

قال البزار: (لم يتابع ابن مسعود أحدًا من الصحابة، وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قرأ بهما في الصلاة وأثبتتا في المصحف)^(١).

الوجه الرابع: أن رأي ابن مسعود - رضي الله عنه - مبني على عدم العلم ورأي غيره من الصحابة مبني على العلم

فمن علم حجة على من لم يعلم، وقول المُثَبِّت مقدم على قول النافي.

الوجه الخامس: أن ابن مسعود - رضي الله عنه - لم يتابع على هذا الرأي، حتى من تلاميذه من كبار التابعين ممن تلقوا القرآن والحديث عنه وهذا يدل على شدة بعد هذا الرأي عن الصواب، والغلط البيِّن فيه.

فعن إبراهيم النخعي - وهو من أشهر الوارثين لعلم ابن مسعود في الكوفة - قال: قلت للأسود - هو ابن يزيد النخعي، من أخص أصحاب ابن مسعود -: المعوذتان من القرآن هما؟ قال: نعم^(٢).

الوجه السادس: أن مصحف عثمان الذي اشتمل على المعوذتين منقول في أصله من المصحف البكري المجموع في عهد الصديق.

وعليه فإن المعوذتين لم يزداهما عثمان في مصحفه، بل هي من المصحف منذ عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ولم ينكر أحد على أبي بكر الصديق وضعهما في المصحف، حتى ابن مسعود نفسه لم ينقل عنه شيء من ذلك الإنكار على الصديق.

وبقيت الصحف عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه مدة خلافته، وبقيت المعوذتان في محلها من المصحف، وبمحضر كبار الصحابة الحفاظ، وهذا كله يؤكد حقيقة كونهما من القرآن الكريم وضمن سورته الكريمة.

(١) الدر المنثور للسيوطي ٦٨٣/٨، فتح القدير للشوكاني ٥١٨/٥، روح المعاني للألوسي ٢٧٩/٣٠.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٤٦/٦ (٣٠٢٠٦)، وابن الضُرَيْس في فضائل القرآن ٣٠٣/١، وإسناده صحيح.

المبحث الرابع

موقف الصحابة من ابن مسعود في اعتراضاته الثلاث على الجمع العثماني للقرآن

لما كان الصحابة - عمومهم - قد أبدوا قبولهم ورضاهم عن صنع عثمان في توحيد المصحف وإحراق ما سواه من المصاحف، كما سبق إيراد أقوالهم في ذلك، فإنه بلا شك كان موقف ابن مسعود من المصحف مردوداً عندهم غير مقبول؛ لمخالفته الجماعة، وعلى رأسهم الخليفة عثمان لما دعاه لتسليم مصحفه لمن كلفه الخليفة بإحراق المصاحف بالكوفة، وقد خالف الجماعة في أمر دعت المصلحة والضرورة لفعله، ولم يكن لرفضه واعتراضه أي مسوِّغ، وقد تم تفنيد الاعتراضات والرد عليها، مما يؤكد أن الجمع العثماني قد حظي بالسلامة من الخطأ، والتأييد من أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار ومن تبعهم بإحسان.

ومن الآثار الواردة في تعبير الصحابة - رضي الله عنهم - عن استهجانهم ورفضهم لمخالفة ابن مسعود - رضي الله عنه - وعييبهم عليه موقفه! ما يلي:

١ - عن ابن شهاب الزهري قال: (بلغني أن ذلك كُرِهَ من مقالة ابن مسعود، كرهه رجال من أفاضل أصحاب النبي^(١)).

٢ - عن علقمة بن يزيد النخعي قال: (قدمت الشام فلقيت أبا الدرداء رضي الله عنه، فقال: كُنَّا نَعُدُّ عَبْدَ اللَّهِ حَنَّانًا، فَمَا بِهِ يَوَاثِبُ الْأُمَرَاءُ؟)^(٢).

والمعنى أنه قد عُرِفَ عن ابن مسعود - رضي الله عنه - حسن المتابعة ولين الجانب، وموافقة الجماعة، فما به يخالف الخليفة، ويرد أمره بلا مبرر سائغ أو وجه مقبول - رضي الله عن الجميع.

(١) أخرجه الترمذي - أبواب تفسير القرآن - باب ومن سورة التوبة (٣١٠٤) وقال: هذا حديث حسن صحيح وهو حديث الزهري لا نعرفه إلا من حديثه، وابن أبي داود في المصاحف ص ٨١ (رقم: ٦٤)، وإسناده صحيح إلى الزهري.

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف ص ٨١ (رقم: ٦٥)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٣٣/١٤٠، وأورده الذهبي في سير أعلام النبلاء ١/٤٨٩، وإسناده صحيح.

المبحث الخامس

رجوع ابن مسعود رضي الله عنه وأرضاه في آخر الأمر إلى موافقة الجماعة

بعد استقرار أمر المصحف وركون الناس إليه، وظهور المصلحة الداعية من رفع الشقاق وجمع الأمة على نسخة واحدة من كتاب ربها، مع استيعابها لأوجه اختلاف القراءات المحققة لمعنى التيسير، دون أن يجر ذلك إلى النزاع والخلاف المذموم، بعد ذلك كله يظهر لنا -والله أعلم- أن ابن مسعود -رضي الله عنه وأرضاه- رجع عن موقفه المتشدد، وثاب إلى موافقة الجماعة، والمؤمن رجّاع أوّاب، يطلب السلامة، ويدعو لتأليف القلوب وتحقيق أوامر الأخوة والمحبة والوحدة بين المسلمين، فالاتفاق والاجتماع على كلمة واحدة كلّ خير، وهذا هو المعلوم من المؤمنين عامة، فكيف بالجيل الأول الذي أخذ من المعين الصافي للنبوّة، وتربى في مجالس النبي ﷺ، فهم أولى وأحرى وأجدر بالخير كله، لا سيّما إذا عُلِمَ أن اعتراض ابن مسعود رضي الله عنه جزء كبير منه أنتجه الغضب وردة الفعل من اختيار غيره لهذه المهمة - كما سبق بيانه - ومرور الوقت - في الغالب - يسكن الغضب ويذهب فورته، مع التفكير الهادئ بعين البصيرة في المصلحة الحقيقية لمثل هذا الصنيع تبين له -رضي الله عنه- حسن فعل الخليفة عثمان، وهذا لا يعني تركه -رضي الله عنه- لقراءته، بل احتفظ بالقراءة على حرفه مع علمه أن هذا الاختلاف في القراءة هو اختلاف تنوع لا تضاد، وهو من أوجه التيسير على الأمة، وهو من حُكم نزول القرآن على سبعة أحرف كما ثبت عن النبي ﷺ.

- ومما روي عن ابن مسعود -رضي الله عنه- مما يدل على رجوعه في آخر الأمر إلى موافقة الجماعة:

١ - عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن ابن مسعود أنه قال: (إني قد سمعت

الْقَرَاءَةُ فوجدتهم متقاربين، فاقروا كما عُلِّمْتُمْ، وإياكم والاختلاف والتنطع، فإنما هو كقول أحدكم: هَلُمَّ وتعال^(١).

٢ - عن فلفلة الجعفي قال: فَرِغْتُ فِيمَنْ فَرَعَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فِي الْمَصَاحِفِ فدخلنا عليه، فقال رجل من القوم: إنا لم نأتك زائرين، ولكننا جئنا حين راعنا هذا الخبر! فقال: إِنْ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى نَبِيِّكُمْ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ - أَوْ حُرُوفٍ - وَإِنْ الْكِتَابَ قَبْلَكُمْ كَانَ يَنْزِلُ - أَوْ نَزَلَ - مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ^(٢).

٣ - عن عبد الله بن مسعود (أنه أتاه ناس من أهل الكوفة فقرأ عليهم السلام، وأمرهم بتقوى الله عز وجل، وأن لا يختلفوا في القرآن ولا يتنازعوا فيه، فإنه لا يختلف ولا يُنْسَى، ولا ينفد لكثرة الرد، أقلا يرون شريعة الإسلام فيه واحدة، حدودها وفرائضها وأمر الله فيها، ولو كان شيء من الحرفين يأتي بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف، ولكنه جامع لذلك كله، وإنني لأرجو أن يكون قد أصبح فيكم اليوم من الفقه والعلم من خير ما في الناس، ولو أعلم أحداً تُبَلِّغْنِيهِ الْإِبِلُ هُوَ أَعْلَمُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ لَقَصَدْتَهُ حَتَّى أَزْدَادَ عِلْماً إِلَى عِلْمِي، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعَرِّضُ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ عَامٍ، فَعَرَضَ عَلَيْهِ عَامَ تَوَفِّي فِيهِ مَرَّتَيْنِ، فَكُنْتُ إِذَا قَرَأْتُ عَلَيْهِ أَخْبِرْنِي أَنِّي مُحْسِنٌ، فَمَنْ قَرَأَ عَلَى

(١) أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن ١٧٧/٢-١٧٨-٢١٣، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٢٧/٦ (٣٠٠٢٨)، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ١٢٥/٢ (١٧٤٥)، والطبري في تفسيره ٢٢/١، ١٨١/١٢، والطبراني في المعجم الكبير ١٣٨/٩ (٨٦٨٠)، والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ١٢٥/٥ (٢٥٤٧) وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ١/ ٤٤٥ (٤٢٥٢)، والنسائي في السنن الكبرى ٤/٥ (٤٩٨٤) مختصراً، وعمر بن شبة في تاريخ المدينة ١٢٥/٢ (١٧٤٤) وابن أبي داود في المصاحف ص ٨٢ (٦٦).

وإسناده صحيح، وصححه الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند الإمام أحمد ٤/ ١٩٠ (٤٢٥٢).

- قراءتي فلا يدعها رغبة عنها، ومن قرأ على شيء من هذه الحروف فلا يدعه رغبة عنه، فإن من جحد بحرف منه جحد به كله^(١).
- قال أبو بكر الصيرفي: (وقد وردت الروايات أن عثمان وعظه وحذره الفرقة، فرجع واستجاب إلى الجماعة، وحث أصحابه على ذلك)^(٢).
- وقال أبو بكر الأنباري: (ولا يُشَكُّ في أنه رضي الله عنه [أي ابن مسعود] قد عَرَفَ بعد زوال الغضب عنه حسن اختيار عثمان ومن معه من أصحاب رسول الله ﷺ، وبقي على موافقتهم وترك الخلاف لهم)^(٣).
- وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: (وقد ورد أن ابن مسعود رضي الله عنه - رضي وتابع عثمان ولله الحمد)^(٤).
- وقال ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق: (وقد روي عن ابن مسعود أنه رضي بذلك وتابع، ووافق -أي عثمان- في ذلك وراجع)^(٥).
- وقال ابن كثير في فضائل القرآن: (وإنما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه شيء من التغضب بسبب أنه لم يكن ممن كتب المصاحف... إلى قوله: ثم رجع ابن مسعود إلى الوفاق، حتى قال علي بن أبي طالب -رضي الله عنه: لو لم يفعل ذلك عثمان لفعلته أنا، فاتفق الأئمة الأربعة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي على أن ذلك - أي جمع القرآن- من مصالح الدين،

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩٧/١٠ (١٠٠٧٦)، والبيهقي في شعب الإيمان ٤٢٠/٢ (٢٢٧٠)، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١٤١/٣٣، وإسناده فيه انقطاع؛ لأنه روي عن طريق زبيد اليامي عن عبد الرحمن بن عابس النخعي عن رجل عن ابن مسعود، فعبد الرحمن بن عابس لم يُسَمَّ من روى عنه، فالإسناد منقطع، وقد سماه الطبراني في سننه تسمية لم يجزم بها إذ قال: (عن عبد الرحمن بن عابس النخعي عن رجل وُصِفَ صفَةً يُرى أنه عمرو بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود به)، والأثر له شواهد صحيحة في الصحيحين وغيرهما قد سبق ذكرها.

(٢) نكت الانتصار لنقل القرآن للصيرفي، ص ٣٦٤.

(٣) تفسير القرطبي ٥٣/١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١/٤٨٨.

(٥) تاريخ مدينة دمشق ٤/٣٩٩.

وهم الخلفاء الذين قال رسول الله ﷺ فيهم (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي)^(١).

– ورجوع ابن مسعود إلى موافقة الجماعة في أمر المصحف شامل أيضاً؛ لرجوعه عن إنكار المعوذتين، فقد رجع إلى القول بقرآنيتهما، وأنهما من كتاب الله تعالى، ولا أدل على ذلك من ثبوت القراءة بهما بالأسانيد المتواترة عن القراءة إلى عاصم عن زر بن حبيش عن ابن مسعود، فالقراءة المتواترة ثابتة عن ابن مسعود بقراءته لهما، وهو أمر مشهور يعرفه القراء دون أدنى شك.

– قال ابن كثير: (ثم رجع عن قوله ذلك إلى قول الجماعة، فإن الصحابة – رضي الله عنهم – أثبتوهما في المصاحف الأئمة، ونفذوها إلى سائر الآفاق كذلك، والله الحمد والمنة)^(٢).

(١) فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٢.

(٢) تفسير ابن كثير ٥٧٢/٤.

الخاتمة

نتائج البحث

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الرسالات، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فأختم بحثي الشائق الشائك بجملة من النتائج - نفع الله بها - وهي على النحو التالي:

١ - جمع الأمة وتوحيدها وإزالة كل أسباب النزاع والشقاق يعد من أسمى الأهداف وأهم الغايات التي تبذل لأجلها أصعب المهام وأشق المشاريع، ولا أدلّ على ذلك من مشروع جمع القرآن وتوحيده لأجل هذا المعنى.

٢ - أهمية العمل الجماعي في المشاريع العظمى والمصالح الكبرى للمسلمين، وتقديره على العمل الفردي مهما بلغت قيمة وخبرة وكفاءة الفرد؛ لأن اجتماع العقول الراشدة على أمرٍ ما، للتفكير والإشراف والتنفيذ لاشك أنه سبيل لتحقيق المصلحة والغاية المطلوبة أكثر من أداء العقل الفردي وذلك لتوفر عنصري التقويم والتكامل بين الأفراد المجتمعين.

٣ - جواز تقديم المفضل على الفاضل والاستعانة به واستعماله في الشؤون العامة في الدين والدنيا، واعتبار عنصر الكفاءة معياراً رئيساً عند الاختيار لتولي المهام والوظائف الدينية والدنيوية، ومراعاة التخصص والإتقان والخبرة وجودة الأداء في ذلك، ويظهر ذلك في تولي زيد بن ثابت رضي الله عنه لمهمة جمع القرآن الكريم في الجمعين البكري والعثماني دون ابن مسعود رضي الله عنه، وإن كانت هناك أسباب أخرى كاستقرار ابن مسعود في الكوفة وبعده عن موقع التنفيذ في المدينة المنورة.

٤ - ضرورة وضع المنهج والقواعد والضوابط عند تنفيذ أي مشروع، وذلك لضمان أعلى مستويات الدقة والصحة والإتقان، كما رسم الخليفة عثمان

رضي الله عنه ومن معه من كبار الصحابة المنهج القويم والضوابط الدقيقة في مشروع الجمع العظيم وكتابة المصحف.

٥ - جواز حرق وإتلاف الصحف المشتملة على الآيات إذا دعت الحاجة لذلك كظهور التلف أو التمزق، ويعد ذلك تعظيماً لشعائر الله تعالى ولا ينافي الاحترام والتوقير، وأفضل وسيلة للإزالة هي الإحراق ثم الدفن لتحقيقها لأمرين: الإزالة التامة مع كمال التعظيم.

٦ - اعتراضات ابن مسعود رضي الله عنه على الجمع العثماني ليست مبنية على الهوى والمطامع الشخصية والرغبات الذاتية والنوايا السيئة، بل كانت مواقفه نابعةً من حرصه البالغ على كتاب الله تعالى، وشدة اتباعه للنبي ﷺ فيما علمه وبلغه عنه، بالرغم من أن اجتهاداته تلك قد جانبت الصواب، وكان الحق في ذلك كله ينجح إلى الجماعة، وعلى رأسهم الخليفة عثمان رضي الله عنه.

٧ - الصحابة رضي الله عنهم غير معصومين في أفرادهم عن الخطأ، ويجري عليهم الخطأ في اجتهاداتهم، والعصمة - في الغالب - تكون مع الجماعة؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

٨ - استيعاب الصحابة رضي الله عنهم للخلاف بينهم، وعدم جر هذا الخلاف إلى الفجور في الخصومة والطعن في النيات والالاتهام بالتبديع أو التفسير أو التكفير، وإن تعاظم الخلاف ومسّ أعظم ما تملك الأمة وهو كتاب الله تعالى، طالما وُجدَ العذر والمسوّغ مع سلامة النية وحسن المقصد.

٩ - في مسألة المصحف بالذات لا يسعنا ما وسع الصحابة وأعني تحديداً لا يسعنا ما وسع ابن مسعود رضي الله عنه في جواز إظهار الخلاف في كتاب الله تعالى والتردد في قبول بعض سورته أو آياته، أو أي نوع من أنواع المخالفة للمصحف الشريف بزيادة أو نقص أو ترتيب سُورِهِ أو ترتيب آياته، فلا يصح أبداً إظهار ذلك اعتماداً واحتجاجاً واتكاءً على مواقف ابن مسعود في ذلك؛ لأن اجتهاد ابن مسعود في وقته كان مقبولاً

سائغاً منه مع رده وتضعيفه؛ وذلك لأن الإجماع في المصحف عند كتابته ونسخه لم ينعقد، والمصحف لم يستقر بعد، أما الإجماع بعد استقرار المصحف وانتشاره فقد ثبت وانعقد واستقر، وابن مسعود رضي الله عنه نفسه قد رجع وثاب لموافقة الجماعة. فلا مستند لخرق الإجماع بعد ذلك في زمنهم القريب لعهد الجمع والكتابة فضلاً عن زمننا الحالي البعيد.

١٠- رجوع ابن مسعود رضي الله عنه إلى موافقة الجماعة ثابت مشهور وذلك بعد استقرار أمر المصحف، وظهور المصلحة الداعية له من رفع الشقاق ودفع الخلاف المذموم والمؤمن رجّاع أوّاب يطلب السلامة في دينه ويدعو لتأليف القلوب وتحقيق أوامر الأخوة والمحبة بين المسلمين.

١١- الرجوع إلى الحق فضيلة تزيد من مكانة المرء وتعلي من قدره عند الله تعالى وعند الناس، ولا تؤدي إلى عكس ذلك مما يظنه بعض الناس.

١٢- إن الجيل الأول في خير القرون قد اعتمدوا أعلى درجات التثبت ومعايير الدقة في مشروع توحيد المصحف، وهذا يؤكد حرصهم البالغ، ويكشف لنا الخيرية التي حازوها، والحكمة الربانية في اختيارهم واصطفائهم لتحقيق وعده بحفظ كتابه كما قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

١٣- نشر المصاحف العثمانية الأولى في الأمصار والأفاق وإرسال القراء معها كان ممهداً لظهور أئمة القراءات وتأسيس (علم القراءات)، وبروز الأئمة الأوائل من القراء في المدن التي احتضنت المصاحف الأولى للمصحف العثماني.

ولذلك اعتبر في قبول القراءة موافقتها لرسم المصحف العثماني - ولو احتمالاً - كشرط أساس لصحتها، بجانب تواترها وموافقتها لقواعد اللغة العربية - ولو بوجه.

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - الإتقان في علوم القرآن. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار ابن كثير- دمشق، ط٤، عام ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.
- ٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب. يوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري القرطبي (ت٤٦٣هـ)- القاهرة، ط عام ١٩٦٠م، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ٤ - الأم. محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ط٢، عام ١٣٩٣م.
- ٥ - الانتصار لنقل القرآن، أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، دار الفتح- عمّان، دار ابن حزم - بيروت، ط١، عام ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، تحقيق د. محمد عصام القضاة.
- ٦ - البرهان في علوم القرآن. بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار المعرفة - بيروت، ط٢، عام ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م، تحقيق: د. يوسف المرعشلي - جمال الذهبي - إبراهيم الكردي.
- ٧ - التاريخ الكبير. محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار الفكر، تحقيق: السيد هاشم الندوي.
- ٨ - تاريخ المدينة المسمى (أخبار المدينة). أبو زيد عمر بن شبة النميري البصري، دار الكتب العلمية- بيروت، ط عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، تحقيق: علي محمد دندل، ياسين سعد الدين بيان.
- ٩ - تاريخ بغداد. أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.

- ١٠- تاريخ مدينة دمشق. علي بن الحسن بن عساكر (ت ٥٧١هـ)، دار الفكر- بيروت، ط عام ١٩٩٥م، تحقيق: محب الدين عمر بن غرامة العمري.
- ١١- تأويل مختلف الحديث. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الجيل- بيروت، ط عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٢م، تحقيق: محمد زهري النجار.
- ١٢- تأويل مشكل القرآن. عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار التراث- القاهرة، ط ٢، عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م، شرح: السيد أحمد صقر.
- ١٣- تحفة الأشراف. يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢هـ)، المكتب الإسلامي- بيروت، ط ٢، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ومعه النكت الظراف على الأطراف، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، زهير الشاويش.
- ١٤- تفسير ابن عاشور (التحرير والتنوير)، محمد الطاهر بن عاشور، دار سحنون- تونس، ط عام ١٩٩٧م.
- ١٥- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم). إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (٧٤٤هـ)، دار الفكر- بيروت، ط عام ١٤٠١هـ.
- ١٦- تفسير الألوسي (روح المعاني). شهاب الدين السيد محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ١٧- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب). فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، عام ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- ١٨- تفسير السيوطي (الدر المنثور في التفسير بالمأثور). عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر- بيروت، ط عام ١٩٩٣م.
- ١٩- تفسير الشوكاني (فتح القدير). محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار الفكر - بيروت.

- ٢٠- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل القرآن). محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، دار الفكر - بيروت، ط عام ١٤٠٥ هـ.
- ٢١- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، دار الشعب - القاهرة.
- ٢٢- تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان)، نظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، عام ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م، تحقيق: زكريا عميران.
- ٢٣- تقريب التهذيب. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، دار الرشيد - سوريا، ط ١، عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م، تحقيق: محمد عوامة.
- ٢٤- تهذيب الكمال. يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج المزي (ت ٧٤٢ هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ عام ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- ٢٥- الجرح والتعديل. عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي التميمي (ت ٣٢٧ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، عام ١٢٧١ هـ / ١٩٥٢ م.
- ٢٦- السنة. أحمد بن محمد بن هارون أبو بكر الخلال، دار الراجعية - الرياض، ط ١، عام ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م، تحقيق: د. عطية الزهراني.
- ٢٧- سنن ابن ماجه. محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٥ هـ)، دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٢٨- سنن أبي داود. سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين.
- ٢٩- سنن الترمذي. محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون.
- ٣٠- السنن الكبرى للبيهقي. أحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، عام ١٤١٤ هـ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.

- ٣١- السنن الكبرى للنسائي. أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، عام ١٤١١هـ، تحقيق: د. عبد الغفار سليمان.
- ٣٢- سنن النسائي (المجتبى). أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط ٢، عام ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م، تحقيق: د. عبد الفتاح أبو غدة.
- ٣٣- سير أعلام النبلاء. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٩، عام ١٤١٣هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد بن نعيم العرقسوسي.
- ٣٤- شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط ٢، عام ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش.
- ٣٥- شرح صحيح البخاري لابن بطلال. علي بن خلف بن بطلال القرطبي، مكتبة الرشد - الرياض، ط ٢، عام ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم.
- ٣٦- شرح صحيح مسلم. أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢، عام ١٣٩٢هـ.
- ٣٧- شعب الإيمان. أحمد بن حسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، عام ١٤١٠هـ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني.
- ٣٨- صحيح ابن حبان. محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، عام ١٤١٤هـ، تحقيق: شعيب الأرنؤوط.
- ٣٩- صحيح ابن خزيمة. محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، عام ١٣٩٠هـ، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي.
- ٤٠- صحيح البخاري. محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار ابن كثير - بيروت، ط ٣، عام ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا.

- ٤١- صحيح سنن الترمذي. محمد ناصر الدين الألباني. مكتبة المعارف، ط٢، عام ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- ٤٢- صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري (ت١٦١هـ)، دار إحياء التراث العربي- بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٤٣- الطبقات الكبرى (طبقات ابن سعد)، محمد بن سعد بن منيع الزهري البصري (ت٢٣٠هـ)، دار صادر - بيروت.
- ٤٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري. أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محب الدين الخطيب، عبد العزيز بن باز، محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٤٥- فضائل القرآن لابن الضريس. محمد بن أيوب بن الضريس البجلي (ت٢٩٤هـ)، دار الفكر- دمشق، ط١، عام ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، تحقيق: غزوة بدير.
- ٤٦- فضائل القرآن لابن كثير. عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، دار المعرفة- بيروت، ط٢، عام ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- ٤٧- فضائل القرآن لأبي عبيد. أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، مطبعة فضالة- المغرب، طعام ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، تحقيق: أحمد بن عبد الواحد الخياطي.
- ٤٨- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال. علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، تحقيق: محمود عمر.
- ٤٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، دار الريان، دار الكتاب العربي- القاهرة، بيروت، ط. عام ١٤٠٧هـ.
- ٥٠- المجموع في شرح المذهب، يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار الفكر- بيروت، ط عام ١٩٩٧م.
- ٥١- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز. أبوشامة عبد الرحمن بن

- إسماعيل المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، مكتبة الإمام الذهبي - الكويت، ط ٢، عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م، تحقيق: د. وليد الطبطبائي.
- ٥٢- المستدرک علی الصحیحین. محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، عام ١٤١١هـ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا.
- ٥٣- مسند أبي يعلى. أحمد بن علي أبو يعلى الموصلي (٣٠٧ هـ)، دار المأمون - دمشق، ط ١، عام ١٤٠٤هـ، تحقيق: حسين سليم أسد.
- ٥٤- مسند أحمد. أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م، تحقيق: أحمد شاکر، حمزة الزین.
- ٥٥- مسند أحمد. أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، مؤسسة قرطبة - مصر.
- ٥٦- مسند البزار. أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢ هـ)، مؤسسة علوم القرآن - بيروت، المدينة المنورة، ط ١، عام ١٤٠٩هـ، تحقيق: محفوظ عبد الرحمن زین الله.
- ٥٧- المصاحف. عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٣١٦ هـ)، دار الفاروق الحديث - مصر، ط ٢، عام ١٤٢٤هـ - تحقيق: محمد بن عبده.
- ٥٨- مصنف بن أبي شيبة. عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٥٣ هـ)، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، عام ١٤٠٩هـ، تحقيق: كمال الحوت.
- ٥٩- مصنف عبد الرزاق. عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، عام ١٤٠٣هـ، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- ٦٠- المعجم الكبير. سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، مكتبة العلوم والحكم - الموصل، ط ٢، عام ١٤٠٤هـ، تحقيق: حمدي السلفي.

- ٦١- معرفة القراء الكبار. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب الحديثة، ط١، عام ١٩٦٩م، تحقيق: محمد سيد جاد الحق.
- ٦٢- مناهل العرفان في علوم القرآن. محمد عبد العظيم الزرقاني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، عام ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م، عناية: أحمد شمس الدين.
- ٦٣- نكت الانتصار لنقل القرآن. أبو بكر الصيرفي، دار المعارف- الإسكندرية، تحقيق: د. زغلول محمد سلام.
- ٦٤- النهاية في غريب الحديث والأثر. أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، دار المعرفة - بيروت، ط١ عام ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م، تحقيق: خليل مأمون شيجا.